

PROVISIONAL

الجمعية العامة



A/45/PV.14

19 October 1990

ARABIC

[DATE 1990 A/PV.14]

OCT 24 1990

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ٩/٣٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	الرئيس :
(اندونيسيا)	السيد سوتريسنا	ثم :
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	ثم :
(فيجي)	السيد طومسون	ثم :
	(نائب الرئيس)	

- احتفال تقديم الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل [١٥١]

- خطاب السيد كارلوس ماليناس دي غورتاري ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)
القي كلمة كل من :
السيد بآسيو (فنلندا)
السيد تسيرنغ (بوتان)
- خطاب فخامة السيد الرئيس جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
القي كلمة كل من :
السيد ليفي (إسرائيل)
السيدة وايلد (نيوزيلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥البند ١٥١ من جدول الاعمال

احتفال بتقديم الإعلان وخطّة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الاحتفال بتقديم الإعلان وخطّة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء كندا ، السيد برايان ملروني ، الرئيس المشارك لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

اصطحب السيد برايان ملروني ، رئيس وزراء كندا ، إلى المنصة .

السيد ملروني (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نيابة عن الرئيس المشارك ، السيد تراوري - رئيس مالي ، يشرفني أن أتقدم بشكرير عن مداولاتنا أثناء عطلة نهاية الاسبوع .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

ليس هناك من يعاني من الفقر أكثر من الاطفال ، ولم تكن هذه المعاناة أكثر وضوحا لشعوب العالم مما هي اليوم . ففي كل يوم ، وعلى مدى ٣٦٥ يوما في السنة ، يموت في شتى أنحاء العالم ٤٠ ألف طفل من أمراض يمكن الوقاية منها . وهناك ملايين آخرون يتضورون جوعا أو يحرمون من التعليم أو يتعرضون لسوء المعاملة .

لقد حضر واحد وسبعون زعيما من زعماء العالم إلى نيويورك في نهاية هذا الأسبوع للاضطلاع بعمل ما علاجا للمعاناة التي أصبحت تمثلها هذه الاعداد الغفيرة . إن لقاء أمس لقادة العالم قد سلط مزيدا من الضوء على بعض من أسرار العالم الحالي السواد والمخجلة للغاية ، ألا وهي : جوع الاطفال ، وفقرهم ، وتشردهم ، وأمراضهم ، واستغلالهم ، وأميتهم . لقد رأينا وجوها مفعمة بالفرح كما رأينا دموع الألم في فيلم الفيديو الذي أُعد من أجل القمة .

(تكلم بالفرنسية)

لقد ناقشنا مسائل لم يسبق ادراجها على جدول أعمال أي قمة - مثل أمراض الاطفال وتنظيم الأسرة ومسؤولية الآباء تجاه أطفالهم . ما من أحد جاء إلى هذه القمة يمكن أن يرضى بالوضع القائم . لقد اتفقنا جميعا على أن المشاكل التي تواجه أطفال العالم يجب أن تعالج على وجه السرعة . فالمسألة ليست فقط مسألة فقر ، فهناك العديد من المهملين في المجتمعات الحديثة الموسرة أيضا . ووجدنا أيضا أن التنمية الصحية للأطفال تنطوي على عدد من الجوانب - الاقتصادية والطبية والتكنولوجية .

(واصل كلامه بالانكليزية)

في موضوع يسهل الانزلاق فيه إلى التعميمات ، كان هدف القمة بلورة تدابير عملية تتخذها الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية والعائلات - التي تقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تأمين بيئة قائمة على المودة لاطفال العالم . لقد كان الهدف هو دفع المسألة إلى أعلى على جداول الاعمال السياسية للبلدان المشاركة كافة .

وفي المؤتمر ، وافق واحد وسبعون زعيما ، من بينهم الزعماء الذين سيتكلمون بعدي من فوق هذا المنبر - رئيس المكسيك ، ورئيس الولايات المتحدة وغيرها - على الإعلان المشترك وخطة عمل مهمة .

(تكلّم بالفرنسية)

ففي الإعلان تعهدوا بالتزام عشرة مبادئ رئيسية تغطي جميع المجالات بدءاً بالتحسين وانتهاءً بالمياه النقية ، وعرضوا لتنظيم الوالدية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .

(واصل كلامه بالانكليزية)

فمع نهاية الحرب الباردة وقيام الأمم المتحدة بعملها على نحو رائع ، كما صورها مهندسوها ، ومع توحيد ألمانيا وقيام الاتحاد السوفياتي بإصلاحات عميقة ، من الواضح أن الإنسانية قادرة على أن تتغير تغيراً عميقاً وأن تسلك اتجاهات جديدة . فالدرس المستفاد هو أنه لا يجوز لماضينا أن يملينا مصيرنا ، وأن من الممكن أن يتخذ المستقبل مورا جديدة إذا ما وضعنا تلك المهمة نصب أعيننا .

لقد كان التصديق على الإعلان وخطة العمل في نهاية هذا الأسبوع خطوة لا غنى عنها لحفز الحكومات على التصرف . إن من السابق لأوانه القول بأن القمة قد صادفت نجاحاً . فالنجاح الحقيقي للقمة سيتضح في السنوات القادمة ، عندما تأخذ الدول في تنفيذ التزاماتها وتوظف على نحو استراتيجي في أكثر مواردها قيمة ، ألا وهم أطفالها .

لقد قمت بالاتصال برؤساء المؤسسات المالية الرئيسية متعددة الأطراف ، وكان ردهم مشجعاً للغاية . وقد بدأ يحدث تحول في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي وعدد من البنوك الإقليمية لتكمل تلك الهيئات جهود الحكومات الوطنية . إن اعتزام البنك الدولي زيادة قروضه لأهداف الرعاية الصحية الأولية لتصل إلى خمسة في المائة من مجموع قروضه يعني تكريس نصف بليون دولار كل سنة للتعليم الابتدائي والتدابير الصحية الأساسية . وينتظر أن تسهم هذه الزيادة اسهاماً كبيراً في تحسين حياة الأطفال ، ولا سيما الأطفال في البلدان النامية ، الذين هم بحاجة ماسة وقصوى لمساعدة ليس من جانب الهيئات المقرضة فقط ، بل من كل شخص في الجمعية اليوم . إن في جمع قادة العالم على تصميم مشترك لمواجهة هذا التحدي ، ما يجعل القمة تمنحنا أملاً في أن فقر الأطفال ومعاناتهم لن يلازمنا على الدوام . إن هذه

القمة ، التي يرجع الفضل الاول في انعقادها إلى جيم غرانت وموظفيه المرموقين في منظمة الامم المتحدة للطفولة ، قد أعطت مسألة الاطفال دفعا مهما . والان على الارادة السياسية أن تحتفظ بالعجلة دائرة .

وإنه ليشرفني أن انضم إلى نظيري الرئيس تراوري ، في تقديم إعلان المؤتمر إلى رئيس الجمعية العامة . فبالنيابة عن الـ ٧١ زعيما الذين وقّعوا الوثائق ، فإننا نعهد بها من كل قلبنا إليكم جميعا ، وإلى كل البلدان ، وإلى الامم المتحدة والهيئات التابعة لها وإلى المجتمعات المحلية في كل مكان .

هل لي أن أعرب مرة أخرى عن امتنان جميع الاعضاء والزعماء الـ ٧١ المشاركين ، للأمين العام وموظفيه الرائعين على مساهمتهم ، ولجيم غرانت وكل العاملين في اليونيسيف لعملهم على نجاح هذه القمة نجاحا رائعا . أتقدم بالشكر لكم جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس وزراء كندا .
ببالغ السرور أقبّل الإعلان وخطة العمل التي اعتمدها زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

اصطُحَب السيد برايان ملروني ، رئيس وزراء كندا من المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن لمن دواعي ارتياحي العميق
أن تتزامن ولايتي كرئيس للجمعية العامة مع انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . إن لقاء نهاية الاسبوع هذا مناسبة فريدة للواحد والسبعين رئيس دولة وحكومة ليعضوا حكمتهم ورؤيائهم والتزامهم السياسي في خدمة أهداف واستراتيجيات تهدف لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في شتى أرجاء العالم . إن هذا ليدل على التصميم على العمل يداً واحدة نيابة عن ملايين الاطفال المعذبين ، ليس فقط انطلاقا من مشاعر الرحمة ، ولكن تعبيرا عن الارادة السياسية والاهتمام بتحسين الوضع الإنساني للأطفال .

وفي تقييم انجازات المنظمة ، هناك اعتراف شامل بأن اعتماد الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لاتفاقية الامم المتحدة بشأن حقوق الطفل ، التي بدأ نفاذها في ٢ أيلول/سبتمبر ، يعتبر حدثا بارزا يجسد قائمة شاملة من الاهداف الرامية إلى تحقيق رفاه الاطفال .

وإنني لعلني يقيّن بأن اعتماد الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونماشه ، مع خطة العمل المحددة جدا من قِبَل المشاركين في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل سوف يجعل بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها .

وأود أن أتقدم بتهانٍ الحارة للحكومات الست التي بادرت بطلب عقد مؤتمر القمة العالمي والتي قامت بتنظيم القمة بدعم من اليونيسيف كما أود الاشارة بالأمين العام ، الذي قدم المساعي الحميدة للأمم المتحدة دعما لهذه المبادرة التاريخية .

لقد كان رفاه الاطفال موضوع المؤتمر . فنسج من أجل تنسيق جهودنا وتجديدها لكي نخلق "للأجيال القادمة" ، التي يشير إليها ميشاقنا بحق ، عالما تكون فيه المجاعة ، والمرض ، والفقر والحرمان أثرا من آثار الماضي وليست تركة نورثها المستقبل .

وأثناء الأسابيع القليلة الماضية ، شهدنا انتهاكا لسيادة دولة ولاستقلالها . وفي كل يوم كنا نسمع عن دلائل خطيرة على اقتراب الحرب . وقد إنخرطنا في كفاح لكفالة احترام حكم القانون في العلاقات الدولية وضرورة ميانة السلم . وهل لنا ، من خلال السلطة التي تأتي من هذه الجمعية ، وهي من بين جميع هيئات منظماتنا أكثر تمثيلا وتضم ١٦٠ أمة ، أن نناشد الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن تحديد مسار الأحداث ، بل وربما التاريخ ، وأن نقول إنه لا تفقد أي دولة ماء وجهها إن هي تمكنت بميثاق منظماتنا ، ولا مذلة في السعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . ولن نخسر شيئا في سعينا وراء تحقيق هذا الهدف . إننا مدينون لأطفالنا بالأناضيل التي الآلاف الذين يموتون كل يوم من أسباب لا يمكن تجنبها ، وللآلاف الذين قد يموتون وللعديدين الذين سيعانون . إننا مدينون لأطفالنا وللسلم العالمي . ولكن لابد أن يكون سلما في كنف الحرية . وتلك هي خطة العمل الدائمة الخاصة بنا بمصفتها المسؤولية الجماعية لجمعيتنا .

وبهذه الروح ، يسرني أن أقبل الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائمه وخطة العمل .

أعلن اختتام الاحتفال بتقديم الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

وبهذا نختم نظرنا في البند ١٥١ من جدول الأعمال .

خطاب السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

من رئيس الولايات المكسيكية المتحدة .

اصطُحَب السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، رئيس الولايات المكسيكية

المتحدة ، الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المكسيكية المتحدة ، فخامة السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس ساليناس دي غورتاري (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لدى

مخاطبة الجمعية العامة في افتتاح دورتها الخامسة والأربعين ، أحضر معي رسالة صداقة ومودة من الشعب المكسيكي . إن تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة يخبرنا بالإرادة الجديدة لأعضائها وبالروح التي يتحلون بها ، وكذلك بالمخاطر الكبيرة التي لاتزال قائمة . وإنني أود إبراز الجهود الحميدة التي يبذلها الأمين العام ، خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي يستخدم موهبته بنجاح من أجل التوفيق في مواجهة الصعاب وفي النهوض بإحياء حقيقي لدور الأمم المتحدة . وفي شخص خافيير بيريز دي كوبيار ، تتعرف المكسيك على رسول حقيقي للسلم .

كما أود أن أهنئ السفير غيدو دي ماركو الذي لاشك في أنه بصفته رئيساً للجمعية العامة سيوجه أعمال هذه الدورة التاريخية إلى الخاتمة الناجمة التي تقتضيها ظروفنا الحالية .

ونرحب بإمارة لختنشتاين بمفتها عضوا في منظمنا . إن المكسيك تدافع على الدوام عن مبدأ عالمية الأمم المتحدة ، وبالتالي فإننا نأمل في أن نحتفل عما قريب بأن تنضم إلينا جميع الدول التي لاتزال خارج المنظومة .

إن هذا بالفعل هو بيت الأمم ، البيت الذي بني لرعاية التعايش الآمن المتحضر لجميع الشعوب . واليوم تتناغم الحياة في الأمم المتحدة مع النبض في العالم . لقد أتيت إلى هنا في وقت تجري فيه تعديلات عظيمة و تراود العالم آمال غير مألوفة . أتيت ولدي اقتناع راسخ بأن السلم والتعاون في العالم أمران ممكنان لأنهما لا غنى عنهما . وأتيت ، فضلا عن ذلك ، بخبرة التغيرات التي حصلت في بلدي والتي نجمت عن ظروفنا وتصميمنا ، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بهيكل التغير العالمي .

نحن نمر اليوم بتحول غير متوقع في مسار التاريخ . إنه زمن صدامات بين الماضي والحاضر ، بين ما هو عالمي وما هو محلي ، بين القوة والقانون . إنه زمن المجازفات الهائلة ولكنه كذلك زمن الفرص التي لم تكن متوقعة في هذا القرن . لقد تغيرت الهياكل المؤسسية والتوازنات العالمية بل ومعتقداتنا ذاتها . وقبل المعتقدات والجغرافيا ومستويات التنمية ، هناك وعي جديد عام بأنه لابد من إعادة

هيكله الاقتصادات وتعديل الممارسات السياسية تمثيا مع السياق الجديد للتكافل فيما بين الأمم . وأكثر التعبيرات ايجابية يكمن اليوم في الموقف الجديد واللفة الجديدة المستخدمة في التعاون مع ما كان يعتقد ذات مرة أنه ضرورات لا يمكن تغييرها . إن هذه السنوات الاخيرة من القرن لا تتسم بمجرد سيطرة الإنسان على الطبيعة دون الإضرار بها ، بل بارتفاع المستوى الروحي للإنسان . وأمام جيلنا تتفتح الفرص التاريخية لبناء مستقبل لا بد أن يكون مشتركا بين الجميع ويمكن أيضا أن تكون أكثر تحضرا ورخاء .

ليس هذا هو وقت الرضا عن النفس . ففي المجال السياسي نشهد اليوم نهاية الحرب الباردة ونحتفل بأمل كبير بالمحادثات النشطة بين الدولتين العظميين . واعترف بالشجاعة والابداع اللذين أبداهما قائداهما في الهروب من الختمية المفترضة التي تبقي العالم في فخ الجنون والحماسة . وبالنسبة للأمم المتحدة ، سجلت هذه الفترة الجديدة نهاية شلل مجلس الأمن والتعزيز اللازم للعمل المتعدد الاطراف الفعال . وفي نفس الوقت ، نشهد باستياء أن الانفراج بل والتعاون فيما بين الدول التي تنتهج مسارات مختلفة ولكن متقاربة ، لا يمكنها ضمان نهاية الصراعات الإقليمية ولا تشجيع التنمية في بلدان الجنوب . إن القدر الهائل من الموارد التي كانت مكرسة في السابق للمواجهة في أوروبا لم يعد له هدف عسكري اليوم . فهل ستبقى هذه الموارد في الروتين الذي نشأ أثناء عصر الحرب الباردة ؟ وهل ستتمكن الدول الكبرى من إعادة توجيه شواغلها ومواردها صوب تشكيل عالم يكون القانون الدولي فيه هو الحاجز الوحيد أمام حكم القوة ؟ إن الاحداث الاخيرة قد ذكرتنا بأن التفاؤل يمكن أن يكون خادعا ما لم نتمكن من تصحيح أوجه الاختلال الرئيسية ، وما لم تتوافر لدينا الارادة اللازمة لامتثال القانون المعترف به . فلنأمل ألا يكون الوقت الحاضر ، وهو الوقت الذي يتم فيه التخلي عن فكرة الحرب الكاملة ، هو أيضا وقت تفاقم أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب وتعميد الصراعات المحلية .

تسيطر على الميدان الاقتصادي اتجاهات جديدة تتغلغل في حضارات العالم أجمع . وقد أدى ترابط الاقتصادات الى تعميق الروابط المالية والتجارية العالمية . ونحن نشهد تنافسا عدوانيا حول نوعية البضائع والخدمات وأسعارها ومواعيد تسليمها . وضرورات المنافسة تملئ إعادة صياغة شروط الانتاج والعلاقات الاجتماعية بل والحياة العائلية . وفي السابق لم تكن هناك امكانيات ضخمة للتنمية . ولكن ، كما حدث في العديد من المناسبات ، ما فتئت الاعمال الانفرادية ، وخطر الركود والتأثير المدمر للأحداث الخارجية تلقي ظلالها على أفضل الجهود المبذولة من جانب البلدان النامية وأصدق الرغبات التي تود هذه البلدان تحقيقها .

وقد أخذت الكتل الاقتصادية التي تكونت تشكل نظاما جديدا متعدد الاقطاب . وبمقدور تلك الكتل أن توفر زخما كبيرا للنشاط الاقتصادي العالمي اذا ما ظلت مفتوحة للتجارة وأن ترفع مستويات الادخار للاستثمار الاجنبي وتخفيض معدلات الفائدة عالميا . وهذا من شأنه أن يدعم برامج التكيف والتغيير الهيكلي في العديد من البلدان . غير أن هذه الكتل قد تسعى قبل كل شيء الى تحقيق مصالحها الخاصة وتقيم حواجز حمائية جديدة مؤدية الى اختلال التوازن في الاقتصاد الدولي . وهناك مسائل عديدة مرتبطة بالتوصل الى نتيجة مؤاتية في جولة أوروغواي .

لقد أدرك العالم في مواجهة هذه الحقائق والاتجاهات أنه ليس بمقدور أية دولة أن تعزز استقلالها عن طريق إقامة الحواجز أو عزل نفسها سواء بسبب مخاوفها أو توقعها الى الماضي . فالانعزال في عالمنا اليوم وهم باهظ التكاليف . والتأخر في دخول حلبة المنافسة العالمية يعني تأجيل الوفاء بالمطالب الاجتماعية وتعريض حيوية البلدان للخطر . ولكن الأسوأ من ذلك إضعاف وعي الشعب بهويته وتشويش رغبته في التحكم في مصيره . إن الدفاع عن السيادة في عالم اليوم يتطلب التوجيه الواعي للتغييرات الداخلية التي تطرأ في أي بلد لكي يتفادى شعب هذا البلد المعاناة من آثار التغيرات العالمية .

إن كل واحد منا يتغير . ونحن نشاطر الشعب الألماني فرحته إذ سيعيش في بلد موحد . والجهود المشابهة للقادة الذين هدموا جدار سوء الفهم الذي كان يقسم أسرار هذا البلد وتاريخه الى قسمين تحظى باعجابنا البالغ . وربما كان توحيد المانيا واشتراك الدول الاخرى في الثورة التي قامت في خريف ١٩٨٩ ومولد الديمقراطية الجديدة في أمريكا اللاتينية هي أكثر التغيرات إشارة للانتباه . غير أن البلدان الصناعية تسرع أيضا في اجراء تغييرات تمكنها من الاحتفاظ بقدرتها التنافسية وخفض العجز وترشيد البيروقراطيات وتوسيع نطاق حقوقها وحرياتها السياسية والانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة . وما من بلد يستطيع - مهما بلغت قوته - أن يتجاهل التغيير أو يعجز - مهما بلغ ضعفه - عن أن يشكل عنصر تهديد للعالم .

ونحن في المكسيك نقر بهذه الحالة الجديدة في العالم . وتعد آفاق نمو السكان والسياق الجديد للتنافس الدولي أكبر التحديات التي تواجه المكسيك . فعدد سكان المكسيك يبلغ الآن ٨٢ مليون نسمة ويولد كل عام ما يزيد عن ١,٥ مليون مكسيكي . ومازالت أوجه القصور التاريخية والفقر المدقع موجودة جنبا الى جنب مع مجتمع حديث ومتنوع وذو متطلبات كثيرة . ولذا ، كان من المهم أن نضمن نموا اقتصاديا مستقرا ومستمرا .

ونحن ، في الوقت ذاته ، نقوم بتطويع ممارساتنا السياسية بغية انشاء قاعدة سليمة للمشاركة في العالم الذي تحدد معالمه حاليا . وسيحدد المكسيكيون الدور الذي يوظفون به في السياق الدولي .

يمر اقتصاد المكسيك منذ سنوات عديدة بعملية تكيف تهدف الى تحقيق استقرار الأسعار وتحسين كفاءة آلية الانتاج . وأسفر اتساق برامجنا الاقتصادية عن نتائج مشجعة . وقد تعلمنا ، نحن المكسيكيين ، دروسا لن ننساها أبدا .

فنحن نعتبر أن التزام انضباط نقدي صارم أمر هام للغاية إذ أن حجم العجز في الميزانية العامة يحدد هوامش العمل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية . وبعد أن كان اقتصاد المكسيك يتسم بالانعزال أصبح الآن أكثر

الاقتصادات انفتاحا . وهذا الانتقال صوب الاستقرار يجعل تحرير التجارة السريع والفناء القيود الفناء فعليا أمرا هاما للغاية بالنسبة لزيادة كفاءة جهاز الانتاج وتوافق الاسعار المحلية مع أسعار البلدان الأخرى والحث على التغيير التكنولوجي .

لقد اغتنمت المكسيك الفرصة للتفاوض على تخفيض خدمة الديون الخارجية وأدى ذلك الى زيادة ضمان آفاق التقدم في البلد . كما حولنا المشاريع غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص ، على مراحل ، بغية تعظيم الإيرادات العامة وضمان قدرة الدولة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية . وتعزز المكسيك الاستثمار الاجنبي عن طريق السماح له بالاشتراك في مجالات اقتصادية أوسع وتقديم الضمان القانوني الاساسي . وهناك اليوم أشكال جديدة من التعاون بين الحكومة والمصدرين أدت الى امكانية دخول أسواق جديدة والبقاء فيها .

وفي ظل الظروف التي نواجهها أدى هذا المسلك الى تعزيز الاقتصاد والى روح أكثر انتاجية وتعاوننا في مجتمعنا . وقد شملت التغييرات التي قمنا بها جميع مجالات الحياة . وتقوم المكسيك باصلاح عميق في الدولة . وبدأ المكسيكيون بتغيير مؤسساتهم وممارساتهم الديمقراطية . ولدينا الآن نظام حزبي سياسي أكثر فعالية وقدرة على التنافس . وأدى الاتفاق بين الأحزاب الى وضع تشريع انتخابي جديد . وقمنا بإنشاء نظام أفضل لحماية حقوق الانسان ومكافحة الاتجار بالمخدرات ومنع المجرمين من أن يغفلوا دون عقاب . وتمارس الحقوق بحرية كل يوم . ولكن من أهم التدابير المتخذة توجيه طاقات اجتماعية جديدة الى رفع مستوى المعيشة وخاصة بالنسبة للمكسيكيين الذين لا يملكون إلا القليل على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل .

وتسمى المكسيك الى المشاركة بنشاط في كل الكتل الاقتصادية وعقد الاتفاقات التي تتمكنها من ضمان أسواق جديدة وجذب استثمارات جديدة . وفي هذه اللحظة بالتحديد ، تجري بلادي محادثات مع الولايات المتحدة حول توقيع اتفاق تجارة حرة تتلاءم مع تحرير اقتصادنا وتسهل ايمال منتجاتنا الى الأسواق في الخارج وتسوية الخلافات التجارية القائمة بين بلدينا بطريقة موضوعية . وستؤدي اضافة كندا الى الاتفاق الى تشكيل أكبر سوق في العالم .

أما فيما يتعلق بالجنوب ، فنحن نسعى الى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بقية دول أمريكا اللاتينية وإرساء الاسس لتجارة أكثر تحررا . وينبغي أن تساعد العلاقات الجديدة التي نقيمها مع أوروبا واليابان وغيرها من دول المحيط الاطلسي في زيادة صادراتنا وجذب الاستثمار والتكنولوجيا . وهذا الجهد يجعلنا أيضا حلقة وصل تربط بين المحيطين .

وتمتدد المكسيك أن التلاحم الاقتصادي للكتل ينبغي ألا ينشأ عن الرغبة في حماية نفسها من التنافس الحقيقي . فهذه الكتل تتشكل على أساس جغرافي وثقافي ، وينبغي لأعضائها التفاعل عن طريق زيادة التجارة وتعميق معرفة بعضهم ببعض . ولذلك تسعى المكسيك الى تجديد الطابع الثقافي لأمريكا اللاتينية . وعلى الرغم من أننا متأثرون بالتقاليد الأوروبية فإننا نعرف أننا نختلف بسبب تأثير الثقافات الأخرى في تكوين هوية أمريكا اللاتينية . وهدفنا هو إزالة الحواجز التي تشكل عقبة ليس فقط في طريق حركة البضائع والأفراد بل أيضا في سبيل انتشار فكرة تحقيق الوحدة مع الحفاظ على سيادة كل بلد .

لقد أدهشت الأمريكتان العالم قبل حوالي ٥٠٠ عام بعظمة حضارة السكان الأصليين ووفرة مواردها وإبداع شعبها . وفي أمريكا اللاتينية اليوم هناك روح ديمقراطية وإنتاجية متجددة تتسم بالعدالة والتضامن ستدهش العالم مرة أخرى . وقد ربطت المكسيك نفسها بهذا المستقبل .

لقد كان هناك وقت ، ليس بالبعيد ، كانت فيه اللغة السائدة في هذه الجمعية لغة أزمة تعدد الاطراف . وكان هناك استسلام متكرر لكل الاخطاء العالمية ، بل وتأكيد للعجز في الآليات الموجودة وعدم قدرة المجتمع الدولي على اصلاحها . وقوبل هذا الاتجاه بأذان صماء من البعض وبردود غاضبة من البعض الآخر ونفاذ صبر من الجميع . وكان ذلك بتأثير الحرب الباردة .

ومنذ الايام الاولى للأمم المتحدة ، ولاكثر من قرن قبل ذلك ، كانت المكسيك تعرب باستمرار عن تأييدها لحق الأمم في تقرير مصيرها وعدم التدخل الخارجي والمساواة القانونية للدول والتسوية السلمية للصراعات كمبادئ للتعايش المتحضر بين الدول : كان ذلك حملة لصالح القانون الدولي . ومرت مناسبات لم يلتفت فيها الى مناشداتنا - وهي الملجأ الوحيد المتاح للدول المحبة للسلام - أولئك الذين يؤمنون بسياسات القوة فرفضوا ما اعتبروه سياسات قانونية ساذجة . واليوم نشعر بأن التغييرات في العالم تثبت صحة وجهة نظرنا . فباسم القانون الدولي وتطبيقه في جميع أنحاء العالم ، تختفي الحرب الباردة ويستجيب مجتمع الدول الى تحدي الغزو العراقي للكويت .

لقد أدان مجلس الأمن استخدام القوة واتخذ تدابير لغرض جزاءات على المعتدي وردعه وأوضح أساليب جعل هذه العقوبات فعالة . وقد أيدت المكسيك قرارات مجلس الأمن واتخذت فعلا ، في مجالها ، القرارات الملائمة التي تكفل تنفيذها . إننا نطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية الموجودة الآن في الكويت . والافراج الفوري عن الرهائن الذين احتجزوا بالقوة الفاشمة ، والاحترام الكامل لاتفاقيات فيينا للحصانات الدبلوماسية والقنصلية للأفراد والمقار . وإذا كانت قوة حقوق الانسان هي أقوى فكرة في الحقبة المعاصرة ، فالغزو هو أبشع صور انتهاكها . والدبلوماسية الدولية تواجه بذلك تحديا جديدا .

إن العالم يتغير ، وتتغير المكسيك كذلك ، ولكن قيمة التحول تكمن في الحفاظ على المكاسب التي لا يجب التخلي عنها . ولو استعيد التعقل والتسامح والتعاون

والعدالة من خلال التغيير لأصبح للتغيير اتجاه وعمق . لقد كان شعار الأمم المتحدة منذ انشائها : الالتزام بحكم القانون في مواجهة الإرادة الغاشمة للأقوياء ، المفاوضة والتوفيق بين المصالح بدلا من استخدام القوة ، التشاور والاتفاق المنسق والتعاون كوسائل لتسوية الخلافات وتخفيف الصراعات ومنع الحروب . لقد كانت الأمم المتحدة عملا قانونيا وسياسيا خلاقا ، عملا ثقافيا وحضاريا ضد اللاعقلانية والبربرية . ويبين لنا التغيير أنه يمكننا أن نكون مسؤولين أمام أنفسنا وأمام الأجيال الماضية والقادمة بصورة لم يعرفها العالم من قبل . فيجب ألا ندع هذه الفرصة التاريخية تفوتنا .

إن هذا محفل تمثيلي أو ، بعبارة أدق ، هو أهم محفل للرأي العام العالمي . واليوم يمكن أيضا للجمعية العامة أن تكون المسار المفضي لعهد المبادلات الجديد المبني على أساس مبدأ المساواة في السيادة ووفقا لمعايير القانون الدولي . ولهذا فمن المؤلم أن نتذكر كم مرة في الماضي لقيت القرارات المتخذة التجاهل ، ومن المشجع أن نرى أن هذه المعايير تحترم اليوم . لقد جئت إلى هذه الجمعية مقتنعا بأن كل الدول الأعضاء ملتزمة بتعزيز عملية إنعاش الأمم المتحدة التي بدأت الآن . وهناك مهمة تاريخية يجب الاضطلاع بها . ونحن اليوم أقرب إلى إنجازها من أي وقت مضى .

إننا نبدأ عقد التسعينات مشغلين بالارتياح الدولي ، ولكننا نعلم أن لدينا العزم الكافي للتغلب عليه . والمهام الأساسية للقانون الدولي هي تلك المتعلقة بالاستقرار العالمي وبقضايا الحرب والسلام والتنمية والعدالة الاجتماعية في العالم . وقد أضفت التغيرات البعيدة الغور طابعا عالميا على الاستجابات المحتملة لهذه التهديدات الضخمة للرغبة في التعايش السلمي المنتج . ومرة أخرى تجد الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم للقضاء على جذور الصراعات أقوى سند لها في إرساء حكم القانون .

إن الخطر الذي تمثله الصراعات الإقليمية التي نمر بها اليوم ينبع إلى حد كبير من سباق التسلح . فالالتزامات في مجال تخفيض التسلح ، لاسيما تخفيض الأسلحة النووية والكيميائية والاتفاق على خفض الاتجار في الأسلحة ، قضايا أساسية للسلم في عقد التسعينات .

وهناك بؤادر مشجعة ، فالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والتفاهم الذي توصلتا اليه حول خفض ٥٠ في المائة من ترسانتهما النووية الاستراتيجية طويلة المدى عاملان إيجابيان جدا . ويساعد ذلك على تهيئة جو مشجع للمفاوضات الأوروبية حول تخفيض الترسانات التقليدية ، ويسهم بصورة مؤاتية في تعزيز مناخ الانفراج ، فاحترام الآخرين داخل كل أمة وفيما بين الدول هو الأساس السياسي للتفاوض والمبدأ الكامن وراء القانون الدولي . ونحن نناشد كل الدول في نصف الكرة الخاص بنا وفي جميع أنحاء العالم أن تنضم الى معاهدات مثل معاهدي ثلاثيلوكو وراروتونغا . فلنخفض مستويات الأسلحة التقليدية والميزانيات العسكرية ، ونوجه الوفورات المتحققة في هذا المجال صوب التنمية لا صوب التدمير .

إن السعي من أجل السلم يقودنا الى الاعتراف بالاتفاقات الإقليمية المنسقة بوصفها من أنسب الوسائل لتهيئة جو ملائم للمفاوضات . وأمريكا الوسطى ، وهي البرزخ المتعرض للدمار في قارتنا ، تتعرض للصراع المسلح وتخريب اقتصاداتها لمدة تزيد عن عقد من الزمان . ومع احترامنا لكل الأطراف المعنية ، نقول إن المكسيك عملت بطريقة شائبة أولا ، ثم بطريقة متعددة الأطراف ، وبعد ذلك عن طريق الجهود التي تبذلها في الوقت الحالي داخل مجموعة ريو ووفقا لاتفاقية سان خوسيه ، لوضع حد للصراع وتهيئة مرحلة للتنمية . ويعتمد تحقيق السلم في المنطقة أولا على الجهود المستميتة لبلدان المنطقة ، ومن أفضل الأمثلة على ذلك اتفاقات أمكيبولاس . إن حكومات أمريكا الوسطى تسير في طريق المصالحة والسلم . وهي تطالب بالتأييد الدولي لجهودها وتستحقه . وكما قدمت الموارد للأطراف المتحاربة أثناء وقت الصراع ، يجب أن تقدم الآن الى الحكومات المسؤولة عن التنمية في المنطقة . وهذا لا يحدث ، كما أنه يسبب القلق لأن الديناميات السكانية وأوجه العجز المتأصلة في المنطقة تعني أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم إلا اذا قام على التحسن الاقتصادي .

ولا يمكن الاستغناء عن الجماعات الاقليمية الساعية للسلم . فالجهود المبذولة لحل الصراع الكمبودي تتضمن الاسهام النشط لاءضاء رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا والبلدان الأخرى بالمنطقة . والتقدم في حل مشاكل الجنوب الافريقي ينبني الى حد كبير على جهود بلدان خط المواجهة ، فالاتفاق الاقليمي هو ضمان للعمليات المؤدية الى السلام . ونتوقع أن يؤدي التعاون القيم لجامعة الدول العربية الى ايجاد حل سريع لمشاكل الخليج الفارسي .

وهناك حرب أخرى لها أبعاد عالمية تشن على الاتجار غير المشروع في المخدرات والارهاب ، وهما يتحدان بطريقة متزايدة في مؤامرتهم الاجرامية ضد الانسانية . وهنا أيضا قبل مفهوم جديد يعترف بالطبيعة الدولية للحقة للمشكلة ويقضي على أية ذريعة للقعود عن العمل . إنها سلسلة من الارهاب تشل الانتاج والتوزيع والاستهلاك كأجزاء مختلفة من نفس هذا التهديد .

ولابد من اتخاذ تدابير في نفس الوقت لتوفير بدائل انتاج في الاماكن التي تُزرع فيها محاصيل المخدرات ولمكافحة تجار المخدرات وتشقيف من يستهلكونها وتأهيلهم . إن اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات المبرمة في عام ١٩٨٨ والاعداد لخطّة عمل عالمية يمثلان جهودا مشجعة للغاية . ونثق بأن البنية الجديدة لوكالات الامم المتحدة سوف تساعد مساعدة فعالة في التصدي لهذا البلاء على المستوى المتعدد الاطراف .

أما في حالة المكسيك فإن الاتجار بالمخدرات لا يهدد صحة الشباب فحسب ، بل يقوض أيضا الامن القومي ويضعف من قوة مؤسساتنا . فخلال فترة رئاستي فقدت المكسيك أكثر من ١٠٠ شخص في هذه الحرب ، وألقي القبض على أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من تجار المخدرات ومنعنا وصول ٧ بلايين جرعة من الماريجوانا و ٣ بلايين جرعة من الكوكايين والهرويين الى أيدي الشبان في العالم عن طريق مصادرتنا لكمية من المخدرات تبلغ قيمتها عند بيعها للمستهلك ١٣٠ بليون دولار . هذا هو مدى التزام المكسيك بشن الحرب على الاتجار بالمخدرات . ولكن لا يجب أن ننسى أن حكم القانون هو السائد دائما في معركتها ضد المخدرات . وعند خوضنا هذه الحرب من أجل هذه الغاية فإننا لا نسمح بانتهاك الحقوق ، فضلا عن أننا لا نسمح بانتهاك سيادة الدول . وكما هو الحال في جميع مسائل الحرب والسلام يكمن الحل المتحضر في التصميم القاطع على التعاون الكامل والمشوب بالاحترام .

إن الافتقار الى التنمية والتقدم الاجتماعي ينطوي على نفس امكانية زعزعة الاستقرار العالمي كما هو الشأن في حالة الصراع والحرب . ففي هذا العصر الجديد الذي يتسم بالتقاطب المتعدد الاطراف وبالاحترام والتعاون ، لن يكون لاعظم الامال معنى اذا قدر للحواجز الحمائية ومعدلات التبادل التجاري السلبية وصافي تحويلات المـوارد من الجنوب الى البلدان المصنعة أن تقضي على النهوض بالنمو وبالعمالة المنتجة الذي يستهدف تقليص الفقر ؛ ان الفجوة الخطيرة والمتزايدة اتساعا بين البلدان الفقيرة والغنية هي مصدر قلق للجميع .

إن تدهور البيئة والتلوث في العالم أجمع يعرضان التنمية الاجتماعية للخطر ويقوضان المساعي الانتاجية للدول . فهذه المشكلة التي يمتد منبثها ونتائجها عبر الحدود تتطلب حلا متعدد الاطراف .

إن التنمية وحماية البيئة يتوافقان اذا تقبلنا جميعا مسؤوليتنا عن البيئة واذا وُجهت الموارد والتكنولوجيات اللازمة نحو البلدان النامية لتمكينها من ان توفر لسكانها خيارات لا تضر بالبيئة . وقواعد التعايش التي لاتشمل البلدان النامية في عملية تحقيق الازدهار تتجاهل مبرر وجود المجتمع الدولي وتهدر فوائد السلم . فينبغي للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ان يكون نقطة تحول في التزام مجتمع الامم التزاما راسخا بالتخفيف من حدة الاثار الضارة المتمثلة في تدهور البيئة .

ان المكسيك تقوم بنصيبها وتسعى الى التوفيق بين التصنيع لديها والحفاظ على بيئة صحية . فنحن نعمل حاليا على حماية الخيتان والدرافيل وعلى حماية نحو عشرة أنواع من الـ ١٤ نوعا من الضفادع البحرية المتبقية في العالم التي تطرح بيئها على شواطئنا . ونوفر مزيدا من الحماية للغابات الاستوائية ونشارك مشاركة فعالة في الاستراتيجية العالمية لمنع حدوث تغييرات في المناخ العالمي . ونلتزم المزيد من التعاون ، وخاصة التعاون المالي والتكنولوجي ، للتصدي لمشاكل التلوث في مدينة مكسيكو . وهذا كفاح نخوضه باسم الحضارة ، الحضارة التي سوف تأتي بعدنا ، والتي لا يسعنا ان نتخلى عنها دون ان نتذكر لطبيعتنا .

في خضم الغوضى الهائلة التي أحدثتها الثورة الفرنسية قبل قرنين من الزمان في اوروبا ، في عالم تُرك فجأة بدون ضوابط ، وتهدهده أشكال جديدة من الطغيان ، ميّز أحد فلاسفة ذلك العصر وكل العصور ، بحماس شديد ولكن بحذر ، بين القانون العالمي والوعد باحلال السلام الدائم بين الدول واحترام حرية الجميع . واليوم ، في الوقت الذي تحدث فيه نهاية الحرب الباردة تغييرا في الجغرافيا السياسية في العالم ، وتكتشف شعوب اوروبا الشرقية مرة أخرى روعة الحرية ومخاطرها ، وبينما يطل

في الوقت نفسه خطر الحرب علينا برأسه ، مع ما يترتب عليها من عواقب لم يسبق لها مثيل ، وتشال مشاكل جديدة مكان الأولوية ، لا بد لنا ان نعود الى المبادئ التي يركز عليها ذلك التصور الذي كان سائدا قبل عدة قرون .

ماذا ينبغي أن يكون عليه مستقبل منظمتنا ؟ إن الظروف المؤاتية لتعزيز الامم المتحدة تتطلب المسؤولية ؛ وان زخم هذه الاوقات ينطوي على مجازفة إغوائنا بالتصرف بتسرع وخلق وظائف للامم المتحدة تتجاوز أحكام ميثاقها ، وهي وظائف ليست كل الدول الاعضاء فيها على استعداد للقيام بها . لذلك دعونا نتأمل في الحالة الراهنة لنتصور مستقبلا ، لن يخلو من المشاكل ، ولكن سوف تكون له قواعد مشتركة لحلها .

ان ما ليس بوسعنا تأجيله هو تنفيذ المبادئ الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وهي مبادئ المكسيك أيضا . ان التكافل بين العالم الحديث والاعتقاد الجازم بأن هناك مشاكل عالمية لا يمكن حلها إلا عن طريق العمل الدولي ، قد أديا ببعض الى التشكيك في سلامة تلك المبادئ . لكن هذه وجهة نظر خاطئة ؛ إذ أن أكثر أشكال التنظيم الدولي تقدما ظهرت في الأزمنة الحديثة ، كانت نقطة انطلاقها الحَقِّين التوأمين المتمثلين في السلامة الاقليمية والسيادة السياسية . في ذلك تكمن شرعية المنظمة في نهاية المطاف ، وهذا ما يتيح امكانية تحقيق اتفاقات تهدف الى العمل الدولي البناء والفعال . ان الدول هي ساحة حق تقرير المصير ، ولا يمكن تحقيق المصير الدولي إلا عن طريق احترامها .

إن التحدي الذي يواجهنا في عصرنا هو الاعتراف بأن الاتجاه نحو العالمية يتطلب تطبيق القانون الدولي تطبيقا فعالا لإرساء القواعد التي تنظم الجهود التعاونية للتصدي للمشاكل التي تعتبر بحكم طبيعتها مشاكل دولية . غير أن هذا لا ينبغي أبدا ان يعني اضعاف سيادة الدول بذريعة ان هناك مجتمعا عالميا يفترض انه يتألف من أفراد . فلنتجنب تكرار خطأ ارساء أساس منطقي عام يرمي الى محو تاريخ الشعوب .

إننا لا نستطيع أن ننظر إلى العالم بوصفه كيانا قائما بذاته إلا لأن لدينا وجهة نظرنا الخاصة ، كل منا بوصفه أمة . وهذا هو السبب في أن تعلقنا بالقيم والتاريخ والثقافة ، وهو رباط المجتمعات ، ثابت بل يزداد قوة . إن السيادة والديمقراطية لازمتان في عالم متكامل . هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع به الحكم الذاتي أن يفي في الالتزام بتعهدات واقامة صلات والانفتاح على مجتمع الدول . ان الانعراج الحقيقي هو وحده الذي يفضي الى تغييرات حقيقية .

إن الدفاع المشروع عن العلاقات المشتركة بين الدول ذات السيادة وتعزيزه لا يتعارض مع تأكيد الهوية الوطنية بل انه يتطلبها . فلم يعد بالامكان الاستناد الى اتساع نطاق المشاكل الكبرى في العالم كذريعة لممارسة أشكال جديدة من التدخل والهيمنة . والانتماء الى جماعة سياسية كجزء منها أمر له قيمة كبرى عند كل مواطن وكل أسرة وكل مجتمع . ولا يمكن أن تشارك في الشؤون الدولية الا العناصر الفاعلة ذات السيادة والتي تحظى باحترام المجتمع الدولي . وكما جاء على لسان المكسيكي الاممي خينارو استرادا :

" لا ينبغي لبلد أن يطلب شيئا تعطيه سيادة شعبه الحق في الحصول عليه " .

إن الحيرة إزاء المجهول يمكن أن تتسبب في الخوف ، بيد أنها قد تتسبب أيضا في ضياع الفرص . إن الحالة الراهنة تتيح ، أكثر من أي وقت مضى ، ظروفًا فريدة للتلاقح البناء بين الدول . ومن أجل الاستفادة من هذا ، ينبغي لنا أن نطرح الخوف من المجهول جانبا . إن الحماية الفعالة للدول تقتضي إطلاق قدراتها لا الحد منها . إنها تعني التفاعل والاتفاق لا الاستجابة الانفرادية . إنها تعني الثقة بأنفسنا حتى نشترك اشتراكا فعالا في تشكيل التاريخ العالمي فهو تاريخ واحد ويخصنا جميعا . هل نحن على استعداد لاعطاء السياسة والدبلوماسية فرصة ، على الرغم من أوجه قصورهما ونتائجهما البطيئة وما يترتب عليهما من التزامات ضرورية لا يمكن تحاشيها ؟

وفي هذا الخصوص تعتبر الفكرة الديمقراطية العالمية هي التركة العظيمة التي تخلصها لنا تلك السنوات الأخيرة من القرن . وعلى الرغم من شدة حساسيتها ، فإنها تبني في جميع ربوع العالم في وجه مقاومة متناقصة وإن كانت لا تزال خطيرة . إن الفكرة الديمقراطية تعبر عن تعقد المجتمعات المعاصرة : أي عن الاتفاق بين شتى الرجال والنساء الذين يرغبون في العيش بوصفهم مجتمعا منتجا في ظل الديمقراطية ؛ وعن احترام كرامتهم وحقوقهم الأساسية ؛ وعن مجموع المواهب الحرة القادرة على مواجهة التحديات العالمية . كأنما هناك مشروع مثالي جديد ، أغنى مما سبقه ، في سبيله للظهور ، نشأ عن المواجهة الحقيقية بين المبادئ النظرية والوقائع التاريخية . ولو ترك لنا القرن العشرون هذه التركة وحدها فإنه يكون بذلك قد أسهم مساهمة جبارة في تحقيق خير البشرية . ومع ذلك ، لا يزال أمام الشعوب جميعا طريق طويل تقطعه ، ومثال الكمال لا يزال أبعد ما يكون عن الواقع .

إن العدالة العالمية يجب أن تصبح تراث القرن الحادي والعشرين . ولعلنا بالديمقراطية يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورة تهيئة الظروف التي تمكن من ممارسة الحقوق السياسية والمدنية وازدهارها وتجعل البشر أخوة في الروح . وليس هناك أدنى شك ، في أن الجهد الأولي ينبغي أن يكون داخليا ووطنيا ومستمرًا . بيد أن الأمر يقتضي اشتراك المجتمع الدولي ، عن طريق مؤسساته ، للتخفيف عن المشاق التي تكابدها شعوب بأسرها في جهودها من أجل تحقيق حياة أكثر رغدا .

وسيمبج القانون الدولي ، بالتالي ، أكثر أهمية ، لأن ترابط المصالح وعالمية القيم السياسية سيؤديان بالضرورة إلى حلول مشتركة لمشاكل مشتركة . والصلة التي لا منازع فيها بين التنمية والسلم تجعل من الضروري انتهاج الحوار والعمل بموجب القانون .

لقد تمكنت المكسيك وستتمسك دائما بالتزامها القوي بسياسة تقوم على المبادئ . إننا نؤمن بالقانون باعتباره دعامة ثقافة تقوم على الاحترام بين الدول . ونحن نؤمن بالديمقراطية باعتبارها مقياسا لإرادة الشعوب . إننا نسعى إلى تحقيق عدالة أكثر رسوخا داخل بلدنا وفيما بين الدول على السواء . ولا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك ، لأننا نؤمن إيماننا متأصلا في تاريخنا وفي جغرافيتنا بأن المبادئ الدولية للمكسيك والامم المتحدة تشكل بالفعل إطارا للعمل يحقق مصالحنا على نحو أفضل . والقانون يشكل في نهاية المطاف حاجزا موضوعيا - وإن لم يكن للأسف حاجزا منيعا - ضد الاستبداد بالسلطة .

إن الامم المتحدة تكاد تكون المنظمة السياسية الأكثر كمالا بالنسبة للترابط السيادي للدول . وكلما ازداد الترابط بين الدول ، ازدادت الحاجة إلى التحرك قدما صوب مستويات أكثر فعالية من التنظيم . ونرجو أن تكون مهمة الامم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هي إقرار العدالة الديمقراطية في العالم .

لقد جاءت أهم الاحداث في التاريخ دائما نتيجة تحقيق شيء كان يعتبر مستحيلا من قبل . ولعله من العبث محاولة وضع قيود على تقدم الانسان الحر ، بل لعله من الأكثر عبثا محاولة وضع قيود على نتائج الالتزام بالعمل بإخلاص . واليوم لدينا في الامم المتحدة منظمة عالمية تعطي أولوية كاملة لاحترام القانون الدولي ومبادئ الميثاق الذي قامت عليه ، منظمة تضمن البحث عن حلول للمشاكل العالمية لعصرنا وترفع لواء الصلة التي لا انفصام لها بين السلم والتنمية . وباختصار إن لدينا منظمة تشجع الاحترام باعتباره أحد المبادئ الاساسية للديمقراطية والتعاون الصريح المنتم من أجل جعل العدالة الدولية واقعا . وهذا هو السبيل الوحيد للأمل بالنسبة للعالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس الولايات المكسيكية المتحدة على البيان الذي أدلى به توا .

امطّح السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بآسيو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ

السعادة أن أراكم ، سيدي ، الممثل البارز لجمهورية مالطة ، تترأسون الدورة الحالية للجمعية العامة . إن فنلندا كانت ولا تزال تقيم علاقات تعاون وثيق مع مالطة في أوروبا وفي الأمم المتحدة . نحن نعرف أن بلدنا يتشاطران قناعات أساسية حول النظام العالمي والمنظمة العالمية . أتمنى لكم كل نجاح في المهمة الملقة على عاتقكم . وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لاشكر سلفكم سعادة السيد جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا ، على خدماته الممتازة التي قدمها للجمعية العامة إبان الدورة الأخيرة .

إن العام ١٩٨٩ سيُتذكَّر في أوروبا بوصفه عام التغيير الخطير وبـروز الارادة الشعبية . أما العام ١٩٩٠ فإنه عام الاندماج والانتخابات التي تؤكد هذا التغيير . إننا نرحب بهذه التطورات ونرحب بصورة خاصة بروح الحرية والديمقراطية التي أوجبت تغييرا سلميا في أوروبا وغيرها .

بيد أن المأساة الحقة هي أن تشهد البشرية في العام ١٩٩٠ عدوانا صارخا فريدا شتته العراق على الكويت . ومن ثم ، أضى العام ١٩٩٠ بالنسبة إلى الأمم المتحدة عام العمل الجماعي في مواجهة العدوان . وقد أظهر المجتمع الدولي تضامنا وعزما على تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بسبب احتلال الكويت .

وبعد رد فعل الأمم المتحدة تقدما كبيرا في قدرة المنظمة العالمية على الارتقاء إلى مستوى مُثلها الذود عن حرية وسيادة ووحدة دولة من دولها الاعضاء . وتؤيد فنلندا بقوة الرأي القائل انه يجب حل المشكلات السياسية أينما كانت حلا سلميا ، وأنه يجب أن يتحقق التغيير الاجتماعي والسياسي أيضا بصورة سلمية . وهذا المبدأ ينطبق على الشرق الاوسط والخليج الفارسي والمناطق الاخرى التي تمر بأزمات ، مثلما ينطبق على أوروبا .

إن أوروبا تتجه نحو وجود جديد بدون مجابهة وبدون حرب باردة ولنا متاكدين بعد من كنه أوروبا الجديدة بكل تفاصيلها ، ولكننا نشق أنها ستوفر لكل سكانها فرص العيش بكرامة وحرية دونما تمييز ودونما خوف .

والشيء الاكيد والذي يدعو حقا إلى الارتياح هو أن ألمانيا ستتوحد بعد غد . وسيكون اتحاد ألمانيا لبنة أساسية في أوروبا الجديدة غير المجزأة ، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . والعلامة البارزة في هذه العملية ستتمثل في قمة بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ستشهدا باريس في تشرين الثاني/نوفمبر .

ما زال يتعين عمل الكثير للوفاء بتطلعات شعوب أوروبا . وفي الوقت ذاته لا يسع أوروبا الجديدة أن تنسى ما يحتاج إليه بقية العالم . وفي مقابل ذلك ، تحتاج أوروبا إلى جميع القارات الأخرى ، ويجب أن تنفتح أوروبا عليها جميعا .

إن بناء صرح جديد للسلم في أوروبا مهمة قيد الإنجاز ، لكن الأفكار والمبادئ الأساسية موجودة فعلا . وهي في واقع الأمر ، ظاهرة هنا في هذه المنظمة لأنها تتصف بمفئة العالمية . والعملية الجديدة في أوروبا تنبثق مباشرة من مبادئ تقرير المصير الوطني والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

ونحن نعتقد أن ثمة دروسا مهمة نستخلصها من الأحداث الأخيرة في أوروبا . فأولا ، أصبح واضحا أن مُثُل السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان قوية للغاية حتى أنها عاجلا أو آجلا ستؤكد ذاتها . وهذا لا يعني أن البشرية تقترب من "نهاية التاريخ" كما ادعى البعض . فهناك تحديات مهمة وصعبة نواجهها في البلدان منفردة ، وفي التعاون على مستوى عالمي .

ثانيا ، إن التخلي عن الانظمة الشمولية في عدد من البلدان الأوروبية وغيرها يساعد أيضا في تعزيز الثقة والأمن على الصعيد الدولي . فالتخفيف من المواجهة العسكرية يسير قدما في أوروبا . وفي المدى البعيد ، سيتيح هذا تخصيص موارد متزايدة لحاجات ملحة أخرى بدلا من التسلح .

شالسا ، يبدو أن شمة وعياً بازغاً بشأن الاولويات العالمية ولعب دورا بارزا في التحرك الديناميكي نحو التغيير . هذا مهم بالنسبة إلى الاتجاهات الجديدة التي يجب أن تعطى للتعاون الدولي في التسعينات وبعدها .

إن هذا الوعي الجديد ملموس بقوة في أوروبا ، بيد أنه في واقع الامر عالمي الطابع وموجود في كل أنحاء العالم . وهذا الوعي بالتحديد هو الذي دفع الجمعية العامة منذ خمسة أشهر إلى الموافقة بالاجماع على إعلان التعاون الاقتصادي الدولي . وهو إحدى القوى التي تدفع قدما الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ . ويجب أن تكون فكرة التنمية القابلة للاستمرار هي الموجهة الآن للاعمال التحضيرية للمؤتمر ، فضلا عن الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة التي ستضعها الجمعية العامة إبان الدورة الحالية .

تتطلب المشاكل التي سيجري إدراجها على جدول أعمال مؤتمر ١٩٩٢ أن تتخذ الحكومات تدابير عاجلة . فهي تقتضي اتخاذ إجراءات الآن فضلا عن وضع سياسات طويلة الأجل . ويخطر على بالي على سبيل المثال وضع سياسات ترمي إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من المواد التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مناخ كوكب الأرض ككل .

ولمدة عقود من الزمان ، ما برحت الحكومات تسير وراء فكرة التنمية ، وقد تُرجمت التنمية بصفة عامة على أنها الجمع بين النمو والتغيير - وربما تترجم في بعض الأحيان على أنها مجرد نمو الناتج الوطني الإجمالي . واليوم ، ندرك أننا نحتاج إلى مفهوم أكثر شمولاً . إننا نرحب بالتأكيد الموحد على الحماية البيئية والتنمية في آن معاً في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٢ . لأنه لا يمكن تنفيذ إحداهما دون الأخرى في نهاية المطاف . ونحن نرحب أيضاً بالتأكيد على التنمية البشرية ، التي ينبغي أن تؤدي إلى التخلص من المرض والجهل والقمع السياسي .

بيد أنه من العسير علينا أن نتخيل كيف يمكن للموارد الأرضية أن تتحمل النمو المطرد في سكان العالم . فإنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية وكرامة الإنسان بمعدلات النمو السكاني الحالية . وينبغي أن يتمكن كل فرد من أن ينعم على قدم المساواة بفوائد التنمية وحقوق الإنسان والسلم .

وفي هذه المناقشة العامة ، لا يكفي أن نتكلم عن الاتجاهات العامة والتحديات العالمية . بل يتعين علينا أن نعالج بعض القضايا والمشاكل المحددة أيضاً .

واسمحوا لي أولاً ، أن أعرب عن ارتياح بلدي لاستمرار الاتجاه نحو عالمية العضوية في الأمم المتحدة . ففي غضون ما يقل عن أسبوعين فحسب ، قبلنا ورحبنا بأحدث دولة عضو ، إمارة لختنشتاين ، البلد الذي تعاونت معه فنلندا على نحو وثيق في عملية تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا .

وهذا العام ، يتعين علينا أيضاً أن نرحب بجمهورية ناميبيا كعضو في الأمم المتحدة . ويشهد استقلال ناميبيا ، بعد عملية طويلة مضمّنة انتهت إلى إجراء انتخابات حرة ومنصفة ، على قدرة الأمم المتحدة على تعزيز التغيير السلمي . ويمكن

استخدام دستور ناميبيا الذي يقوم على التعددية كنموذج للبلدان الاخرى في افريقيا وغيرها .

وسوف ينصبّ المزيد من الاهتمام الآن على جنوب افريقيا حيث تدعو الحاجة إلى تغيير سياسي بعيد المدى . ونحن نسلم بالتغيير الحقيقي الذي وقع من قبل في جنوب افريقيا . وتعد التدابير التي اتخذت لإزالة بعض أجزاء من نظام الفصل العنصري خطوات في الاتجاه الصحيح ، ونحن نرحب بها . وتشجعنا في هذا المضمار تأكيدات حكومة جنوب افريقيا بأن عملية التغيير لا رجعة فيها .

وعلى هدي الالتزام بعملية التفاوض السلمية ، ينبغي أن ترسي الآن حكومة جنوب افريقيا وممثلو أغلبية السكان الأساس لإعطاء جميع أبناء جنوب افريقيا ، بغض النظر عن لون البشرة ، مسؤولية مشتركة ونميبا مشتركا في شؤون بلدهم في المستقبل . وبانفتاح سبل التغيير السلمي ، فهناك حاجة ماسة لأن يتخلى الجميع عن العنف كوسيلة لمعالجة مشاكل جنوب افريقيا الملحة . وينبغي أن يساعد الحوار على بناء الثقة والتغلب على الخوف . وسيتطلب إحراز التقدم التحلي بالاعتدال المتبادل والتفاهم المتبادل بين الاطراف .

تتابع فنلندا الحالة في جنوب افريقيا عن كثب وتبقيها قيد الاستعراض الدائم . ونحن نرى أن الوقت لم يحن بعد لرفع الجزاءات التي فرضتها فنلندا على جنوب افريقيا منذ بضعة أعوام وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمدته دول الشمال لمناهضة الفصل العنصري ، حيث لم يزل الفصل العنصري قائما هناك . وتسليما بالتغيير الذي جرى ، فقد عدلنا مع ذلك التعليمات المتعلقة بإصدار التأشيرات لمواطني جنوب افريقيا ، بقصد تيسير الاتصالات التي يمكن أن تسهم في تمهيد الطريق لإجراء حوار في جنوب افريقيا . وإذا ما استمرت الإصلاحات في جنوب افريقيا ، كما نأمل أن تستمر ، فسوف نستعرض السياسات الاخرى التي تنتهجها فنلندا تجاه جنوب افريقيا تبعا لذلك .

هناك منطقة واحدة في العالم لم تدخل بعد في نطاق الاتجاه صوب التغيير السياسي السلمي ، هي منطقة الشرق الاوسط .

فكل دولة عضو في الأمم المتحدة تتأثر في الوقت الحالي بالعدوان الذي ارتكبه ضد الكويت واحتلالها الذي استمر منذ بداية آب/أغسطس . وتشترك كل دولة عضو الآن في جهودنا المشتركة الرامية إلى إخراج المعتدي وتحقيق الانسحاب الكامل لقوات العراق من البلد المحتل . ولا يسع أي منّا إلا أن يشعر بالقلق إزاء مصير مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء من الكويتيين والمنتمين إلى جنسيات أخرى الذين فرّ العديدون منهم في حالة من العوز والذعر ، وكذلك إزاء الأنباء المفزعة التي تتسرب إلينا من داخل الكويت المحتلة نفسها .

ويبرهن كل هذا على أن الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال ليست كافية . إذ يتطلب الأمر منا جميعا التضامن والسخاء من أجل مساعدة هذا الشعب المعذب ، واستعادة النظام والرفاه .

إن خبرة فنلندا الخاصة تؤكد لنا أنه يتعين علينا أن نعمل ، أولا وقبل كل شيء ، من أجل تعزيز مبادئ القانون الدولي التي تحمي مصالح جميع الدول ، خاصة مصالح الدول الصغيرة . فاحترام هذه المبادئ أمر ضروري لبقائنا واستقلالنا . إن استقلال الكويت وسلامة أراضيها من الأمور ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لفنلندا .

وإذا لزم الأمر ، ينبغي ألا تتقاعس الأمم المتحدة عن اتخاذ المزيد من الخطوات للتغلب على العدوان وإعلاء مبدأ الأمن الجماعي .

إن السعي من أجل السلم والأمن الدوليين قد حمل فنلندا أيضا على خدمة الأمم المتحدة في مكان آخر في الشرق الأوسط حيث الحاجة ماسة بنفس القدر إلى السلم والاستقرار ، وإلى إنهاء الاحتلال . إن هناك نحو ١٠٠٠ جندي فنلندي قد خبروا هذا التوتر على نحو مستمر أيضا في المنطقة ، حيث يؤدون واجبهم في صيانة السلم تحت راية الأمم المتحدة . وقد انتظر العالم بالفعل فترة أطول من اللازم لاتخاذ خطوات حاسمة ، للانتقال من صيانة السلم إلى صنع السلم .

من الجلي أنه ينبغي أن تعيش إسرائيل والفلسطينيون في سلام كجيران مع الاحترام الكامل لحقوق كل منهما ، بما في ذلك بطبيعة الحال ، حق إسرائيل في الوجود

داخل حدود آمنة معترف بها ، وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم الوطني . ولا بدّ من تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعروفة . وقد يتضمن الطريق الذي ينبغي سلوكه لإحراز تقدم إجراء الانتخابات ، والدخول في المفاوضات ، وعقد مؤتمر دولي بين جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

إن السياسات التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي المحتلة في الوقت الحالي تؤدي إلى تفاقم الحالة بدلا من إرساء أساس للتقدم نحو تسوية سياسية شاملة .

لقد أنشئت هذه المنظمة لمساعدة الأمم على تغيير أنفسها وتغيير العالم بالوسائل السلمية . وما زال ذلك هو هدف الأمم المتحدة . وهذا هو نوع التغيير الذي تحدثت عنه ورحبت به اليوم . ونحن في نفس الوقت نلتزم بمقتضى الميثاق بالأساليب التي ينبغي تغيير يفرضه العنف . هذان هما التحديان القائمان أمام الأمم المتحدة الآن . فلنواجههما كليهما معاً .

السيد تسيرنغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أنقل

إليك يا سيدي ، وأن أنقل من خلالكم إلى جميع الممثلين أحر تحيات وأطيب تمنيات صاحب الجلالة جفمي سنفي وانغشوك ، ملك بوتان ، بنجاح الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهاني وفدي الحارة لكم على انتخابكم رئيساً لدورة الجمعية العامة هذه . ونظراً لما تتمتعون به من حكمة وخبرة ، فإنني واثق أنكم ستوجهون مناقشاتنا نحو خاتمة ناجحة . وأود أيضاً أن أسجل تقديرنا للسيد جوزيف غاربا للمهارة التي وجه بها أعمال دورتنا الأخيرة .

وتقرير أميننا العام السنوي الشامل والواضح يستحق كل الشناء . فالشعوب في جميع أنحاء العالم تنظر بارتياح إلى امكانيات الأمم المتحدة وإلى تحقيق الآمال الكبيرة التي تعلقها عليها . وتجدد الوعي بالمنظمة يعزى إلى حد كبير إلى الجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام وكبار مساعديه في منظومة الأمم المتحدة .

إننا نعيش حقاً في عصر التحديات . وموجات التحدي المتلاحقة بلغت مستويات لم تبلغها من قبل . والجدران الفعلية التي فصلت الشعوب والدول أصبحت ركاماً . والحواجز الأيديولوجية جرى تفكيكها . وتنتح الريبة والكراهية جانباً مخلفة الطريق لل تفاهم والتعاون . وانتهت سنوات من العداء بين الدولتين العظميين وحلفائهما . وابتدأ عهد جديد حقاً في علاقاتهما الثنائية . وفي فترة زمنية قصيرة جداً ، شهد العالم اتجاهها لا يمكن عكسه نحو المصالحة بين الدول التي كانت أعداء لدودة في الماضي غير البعيد . ويتعين علينا أن نشجع الاتجاه المتنامي نحو المصالحة لنضمن استمرار السلم والتقدم العالميين .

أدت التغيرات الأخيرة ذات الأبعاد التاريخية إلى تكامل أوروبي لم يسبق له مثيل . وتوحيد ألمانيا ، الذي نرحب به من أعماق قلوبنا ، أصبح حقيقة . ونحن واثقون أن ألمانيا القوية والموحدة ستقدم اسهاماً قيماً لأوروبا وللعالم . كل هذا فتح الباب أمام فرص جديدة للنمو والتنمية في العالم . والنتائج الايجابية لتحسن

العلاقات بين الدولتين العظميين تتضح أيضا في تضيق الخلافات في العديد من الصراعات الاقليمية ، وحلها في بعض الحالات .

وناميبيا من الامثلة الواضحة على ذلك . فاستقلالها وانضمامها إلى عضوية الامم المتحدة في وقت مبكر من هذا العام كان نتيجة منطقية للكفاح الطويل الذي خاضته ضد الاستعمار . وحتى في جنوب افريقيا ، هناك بداية جديدة . فإطلاق صراح نيلسون مانديلا قد بدأ بالفعل عملية حتمية نحو الحرية والمساواة والعدالة . ويحدونا الامل أن بدء المفاوضات بشأن دستور جديد ينص على تقاسم السلطة سيؤدي في القريب العاجل إلى قيام جنوب افريقيا الموحدة غير العرقية . وإلى أن يحين الوقت الذي يُلغى فيه الفصل العنصري وتتسلم السلطة فيه حكومة ممثلة للشعب فإن وفدي يؤيد استمرار الجزاءات الاقتصادية .

تتضح روح التعاون المتنامية في العلاقات الدولية في تعاون الاعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الامن لإنهاء مأساة كمبوديا . إننا نقدر مبادرتهم كما نقدر جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في البحث عن حل دائم لمشكلة كمبوديا . ومن دواعي التفاؤل الاطار الذي وضعه اجتماع جاكرتا ، وحدد فيه عناصر رئيسية لتسوية سياسية شاملة ، أقرها الاعضاء الخمسة الدائمون وأيدتها فيما بعد الاطراف المعنية بوصفها أساسا لتسوية المشكلة . ونحن نرحب بإنشاء مجلس وطني أعلى كتمهيد لاستعادة استقلال البلد ووحدة أراضيه في ظل حكومة ممثلة للشعب تمثيلا حقيقيا .

والحالة في أفغانستان صار ينظر إليها الآن بنظرة واقعية . إلا أن القتال الداخلي الناجم عن تفاعل المصالح الخارجية والمصالح المتعارضة قد وضع مشاغل وحساسيات الشعب الافغاني على هامش الامور وقوض اتفاقات جنيف . ونحن نرحب بمبادرة الدولتين العظميين الاخيرة لإنهاء حالة الجمود ، ونؤيد أي جهد يؤذن بتشكيل حكومة عريضة القاعدة ويؤدي إلى ايجاد حل فعال ودائم للمشكلة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوتريسنا (اندونيسيا) .

وإذ يسدل الستار على الحرب الباردة وتستعد الأمم المتحدة للقيام بدورها الرئيسي في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ، حان الوقت لكي تُصَفِّي الأمم المتحدة ما تبقى من تركة هذه الحرب الباردة - أي موضوع عضوية كوريا في الأمم المتحدة . وفي المجتمع الدولي المعاصر ، فإن جمهورية كوريا هي البلد الوحيد الذي لا يزال خارج الأمم المتحدة على الرغم من رغبته في أن يصبح عضوا . وجمهورية كوريا أصبحت عضوا هاما في المجتمع العالمي ، ولها علاقات دبلوماسية مع ١٤٣ بلدا ، وهي تحظى بعضوية كاملة في معظم المنظمات الدولية ، بما في ذلك ١٥ وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . ونحن نرى أن قبول عضوية جمهورية كوريا في الأمم المتحدة ينبغي أن يُحدَّد على أساس ايجابياته وسلبياته فقط ووفقا لمعايير العضوية المنصوص عليها في الميثاق . ولا ينبغي أن تخضع قضية عضوية جمهورية كوريا لاعتبارات خارجية ، مثل حل القضايا المتعلقة بين الكوريتين . وعليه ، فإن وفد بلدي يؤيد بقوة قبول عضوية جمهورية كوريا في الأمم المتحدة .

إلا أن السلم والدبلوماسية لم يسودا في الشرق الاوسط . ففي الوقت الذي بدأ فيه العالم يشق بالنظام العالمي الجديد الآخذ في الظهور ، الذي يستند إلى حكم القانون ، ويقدره ، اهتزت ثقة المجتمع الدولي اهتزازا عنيفا نتيجة للأحداث الأخيرة في الشرق الاوسط . فالاستخدام الغاضق للقوة من جانب العراق لتسوية نزاعه مع الكويت يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لبلدان حركة عدم الانحياز ، ويتناقض مع جميع معايير السلوك الدولي . فاحترام سيادة الدول الأخرى ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مبادئ أساسية تحكم العلاقات بين الدول . وإن لم يُجبر العراق ، عن طريق المقاطعة الاقتصادية وأية وسائل أخرى ترى الأمم المتحدة أنها مناسبة ، على التخلي عن المكاسب التي حصل عليها بصورة غير مشروعة فما من دولة صغيرة في العالم ستشعر بالأمان في المستقبل . دعونا لا ننسى أن الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة دول صغيرة .

ستحدد الطريقة التي ستحل بها أزمة الخليج كيفية الحفاظ على النظام السياسي الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة . ومما يثلج الصدر في هذا الصدد أن نستمع إلى الأمم المتحدة تتكلم بصوت واحد عندما جوبهت بهذا التحدي الكبير . ومما له أهمية مماثلة أن هذه هي أول معالجة مشتركة بين الدولتين العظميين لمكافحة أزمة من الأزمات . وقد تجلّى ذلك في شتى قرارات مجلس الأمن التي اعتمدت ، والتي نؤيدها تأييدا كاملا . وها نحن نرى أخيرا مجلس الأمن يتحرر من قيود الحرب الباردة ليقوم بالدور الذي توخاه له الآباء المؤسسون .

لقد انضمت بلادي الى الامم الاخرى المحبة المحبة للسلم في العالم في إدانة العدوان العراقي ودعت الى انسحاب العراق الغوري غير المشروط من الكويت . ونحن لا نعترف بالضم العراقي لدولة الكويت ، ونتمسك بسيادة الكويت وملامتها الإقليمية وبالحكومة الشرعية لفخامة الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت . وندعو العراق الى أن يلتزم بقرارات مجلس الأمن وأن يسوي خلافاته مع الكويت بالطرق السلمية عن طريق الحوار والمفاوضات .

إن هذه الازمة الاولى في فترة ما بعد الحرب الباردة تعتبر صدمة كبرى . فهل ينغمر عقد النظام العالمي الذي بني بكد في السنوات الماضية في بليّة واحدة ؟ إن هذا يدعو الى انشاء آليات ليس لحسم النزاعات فحسب ولكن أيضا لتوقع الصراعات ومنعها . لقد ذكر اميننا العام في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٩ ما يلي :

"إن الجهود الرامية الى الحيلولة دون نشوب الصراعات الممكنة والحد من مخاطر اندلاع الحروب وتحقيق تسويات نهائية للمنازعات ، قديمة العهد كانت أو مستجدة ، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية السلم الجديرة بالثقة" .

(A/44/1 ، ص ١٤)

وتستحق هذه الكلمات الحكيمة تأييدنا غير المشروط ، ونعتقد أن الامم المتحدة ينبغي لها أن تظطلع بدور مركزي في خلق هذا الهيكل الأمني الجماعي . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا كاملا اقتراح السيد شغردنادزي وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بإعادة تنشيط عمل لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن . إن هذه اللجنة لن تمكن الامم المتحدة من تنفيذ قراراتها فحسب ولكنها ستوفر آلية للإعداد للعمل وتنسيقه .

أود ، خروجاً عن الموضوع الرئيسي قليلا ، أن أعرب عن تقديرنا واعجابنا العميقين للبيان الرائع الذي أدلى به السيد شغردنادزي في الدورة الحالية للجمعية العامة . إن ملاحظاته التي تتسم بالتبصر وبعد النظر تجعله هو وقائده العظيم الرئيس غورباتشيف جديرين بالإكبار ، فقد فعلا بحكمتهم السياسية العظيمة أكثر من أي شخص آخر من أجل وضع نظام سياسي انساني جديد في العالم .

إن ملحمة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل العدالة والحرية لا تزال مستمرة . والانتفاضة التي بدأت منذ حوالي ثلاث سنوات لا تزال حية رغم كل الصعاب وأصبحت رمزا لانبعثت القومية الفلسطينية . ولا يمكن للعالم أن يتحمل تجاهلها أو إنكارها . لقد أيدت بلادي دائما حق جميع الأمم في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ، وينطبق هذا أيضا على الشعب الفلسطيني الذي له الحق الكامل في أن يكون له وطن مستقل . وفي رأينا أن أزمة الخليج الحالية تؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة الى تسوية قضية فلسطين . وما لم يحدث ذلك فإن الشرق الاوسط ، بما فيه من احتياطات ضخمة للنفط ، سيبقى مصدر تهديد دائم للسلم والاستقرار العالميين . وفي هذا الصدد ، فإننا ندعو الى أن يعقد في وقت مبكر مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية .

لقد فقدت نظرية الاحتواء والردع الكثير من جاذبيتها وأهميتها . وباختفاء الشكوك والمفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة في العلاقات بين الدولتين العظميين اثناء الحرب الباردة ، حدث تغيير كبير مفاجئ في المفهوم الكلي لترتيباتها الامنية التقليدية . فالدولتان العظميان تشتركان الآن في حوار بناء بشأن نزع السلاح مما يرفع التهديد بالمحركة النووية . وفي حين يدخل الحوار بين الدولتين العظميين مرحلة مثمرة نجد أن من المؤسف ومن سخرية القدر أن هناك عددا من البلدان التي تعمل على تعزيز ترساناتها الحربية . وإلى جانب عدم اليقين بالنسبة لمدى انتشار الأسلحة النووية ، ظهرت أدلة قاطعة على حيازة عدد كبير من البلدان للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . ومن المؤسف كذلك أن البلدان النامية تحول قدرا ضخما من مواردها للإنفاق العسكري على حساب الحاجات الأساسية لشعوبها .

إن نهاية الحرب الباردة والفوائد المتوقعة من السلم توفر الفرصة للتأكيد مرة أخرى على الصلة بين نزع السلاح والتنمية . والفرصة الآن متاحة لإجراء تخفيض في نفقات الدفاع وتحويل الموارد المالية وغيرها من الموارد المنتجة الأخرى لحل المشكلات العالمية الملحة ، ونأمل أن يعطي المجتمع الدولي معنى ومضمونا لمفهوم

التنمية عن طريق نزع السلاح ، ولا تتخذ الشكوك الحالية سببا للعودة الى الانفاق العسكري . وبهذه الروح فإننا نكرر نداءنا بعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح .

يرى الكثيرون أن الانجازات التي تحققت في الساحة الدولية لم تواكبها انجازات مماثلة في ميدان التعاون الاقتصادي . فما زال الاقتصاد العالمي يعاني من شكوك عميقة ، وما زال الجدار الذي يفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قائمة . وما زالت العلاقات فيما بينهما تتأثر بالفوارق الشديدة وبعدم الإنصاف . بيد أننا نعتقد أنه ليس هناك ما يدعو الى اليأس . فقد أدت التطورات التي حدثت في السنة الماضية الى فتح الباب أمام فرص جديدة . إن التعاون المتزايد بين الدول الكبرى واندماج بلدان أوروبا الشرقية في النظام الاقتصادي العالمي والمناخ الدولي السلمي الذي يسود الآن ، أمور ولدت استعدادا اكبر لدى الدول لمعالجة مشكلات النظام الاقتصادي العالمي الحالي .

إن توافق الآراء بشأن عقد مؤتمر عالمي معني بالبيئة والتنمية في البرازيل في عام ١٩٩٢ وانشاء اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر يؤكدان توافق وجهات النظر فيما بين الدول الاعضاء بشأن الاهمية الحيوية لقضية البيئة . إن الحاجة الماسة الى العمل المشترك يؤكدان قدر وفير من الدلائل العلمية على أن قدرة البيئة على الحفاظ على الحياة في تناقص مستمر . ولم تعد هذه التحديات البيئية قاصرة على أمم أو مناطق معينة ولكنها أصبحت عالمية تهدد بقاء الإنسانية ذاته . والواقع أن قوة عزمنا على تجاوز مصالحنا الوطنية الضيقة والعمل في وحدة ووشام على المستوى العالمي ، سيحددان مصير الاجيال المقبلة . ونأمل أن يكون مؤتمر ١٩٩٢ الذي سيعقد في البرازيل نقطة تحول في الجهود الجماعية الدولية من أجل اصلاح الضرر والتصدي للاختلالات الايكولوجية التي تهدد كوكبنا الهش .

لقد كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل حدثا بالغ الهمية فقد أكد التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن "ننقذ الاجيال المقبلة" . وكان هذا

المؤتمر فرصة رائعة لإعادة اكتشاف هذه الحقيقة والتركيز على احتياجات الطفل . وكان أيضا اعترافا بأن الموارد البشرية هي وسيلة للتنمية وهدف لها في آن واحد ، والالتزام المشترك الذي تجلى في إعلان مؤتمر القمة يوفر خطوة ملموسة في سبيل كفالة بقاء الطفل ورعايته باعتبار ذلك مقياسا لنجاح جهود التنمية . اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد غرانست لجهوده التي لا تكل لصالح أطفال العالم .

وتسر ، وفد بلادي ، النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس مؤخرا . وعلى الرغم من أن برنامج العمل الذي اعتمد لفترة التسعينات لم يأت ملبيا على الوجه الأكمل لآمال أقل البلدان نموا ، فقد أخذ المجتمع الدولي على عاتقه التزاما قويا بوقف أي تدهور آخر في حالة تلك البلدان الاجتماعية - الاقتصادية وإعادة تنشيط عمليتي النمو والتنمية بها ودفع عجلتهما ، وترسيخ أقدامها على طريق النماء المتواصل . ويود وفد بلادي أن يفتنم هذه الفرصة ليحث مجتمع المانحين على ترجمة التزاماته المعقودة في باريس إلى إجراءات ملموسة . ونحن على ثقة تامة بأن ما تبذله أقل البلدان نموا من جهود على الصعيد الوطني ، تكمله المعونة المالية والتقنية الملائمة المقدمة من المانحين ، سيعجل بالنمو الاقتصادي ويحسن نوعية حياة الشعوب في أقل البلدان نموا بحلول نهاية هذا العقد .

إن الطريق إلى التنمية لم يكن يسيرا أو سهلا على مملكة بوتان . فمن بين أهدافنا التنموية الوطنية الرئيسية تحقيق الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي . وفي سبيل بلوغه ، لم نواجه فقط كل الكواجح التي يتعرض لها كل أقل البلدان نموا ، بل وأيضا اعتراضنا العامل الجغرافي المعوق المتمثل في كوننا بلدا حبيسا . ذلك أن بعدنا عن البحر يضاعف من التكلفة المرتفعة التي نتكبها لنقل كل بضائعنا وخدماتنا . كما أن إنشاء شبكة داخلية للنقل والمواصلات في أرضنا الوعرة بغية الإبقاء على حلقة ربط فعالة على الصعيد الوطني ، أمر يشكل تحديا هائلا . ومن ثم ، فبالنظر إلى حالتنا ، سيظل للمساعدة الخارجية دور كبير في عملية التحديث لدينا ، وإن كنا نعتزم خفض الاعتماد على تلك المساعدة إلى أدنى حد ممكن .

وأود في هذا المقام ، أن أذكر بالعرفان الإسهام المفيد في تحقيق أهدافنا الإنمائية من جانب شركائنا الإنمائيين ، وفي مقدمتهم ، الهند واليابان وسويسرا والدانمرك والنمسا والنرويج والمملكة المتحدة وأستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ومختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن بينها بصفة خاصة ، برنامج

الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومتطوعو الأمم المتحدة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وإدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ولقد اضطلع هؤلاء الشركاء بدور نشط في جميع أوجه حياتنا الوطنية وساعدونا على الاقتراب من هدفنا المتمثل في الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي* .

إن التسمينات هي عقد المستقبل . وسوف تتحدد نوعية الحياة في المستقبل بما أنجز الآن وما لم ينجز ، بل وربما يتقرر تبعاً لهما مصير البشرية ذاته . ومن يمين الطالع ، أن الماضي القريب شهد قوى إصلاحية كبيرة ، والتفكير من منظور جديد في العمل في المجال الدولي . ولقد ثبت خطأ الفكرة القائلة بأن الأمم المتحدة إنما هي مسرح للمناظرة لا لتوافق الآراء ، وإنها غنية في البلاغة والطنطنة وفقيرة في العمل الجاد . فحتى في أشد الظروف قهراً ظلت الأمم المتحدة تشكل الغنارة التي تسطع بنورها في الظلام رغم حلكته ، هادية البشرية وموجهة خطاها بعيداً عن الدمار . فالتعددية هي التي توفر الإجابات الشافية للعلل الكثيرة التي ابتُلِي بها زماننا . وقد برزت الأمم المتحدة من جديد كتجسيد لضمير العالم . وهي بالتأكيد أملنا المعقود على المستقبل . ويجب علينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا لصونها وميانتها تحقيقاً للسلم والأمن العالميين ولرفاهية شعوبنا جميعاً .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١٤٥

خطاب فخامة السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

امطّح السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، صاحب الفخامة السيد جورج بوش ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي حقيقة

أن أحييكم ونحن نبدأ ما يدل على أنه ستكون دورة جديدة وتاريخية للجمعية العامة .
واتقدم بتهنئتي للونورابل غويدو ماركو بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة .
واقول لكم بصفة شخصية ، أنه لم يحدث من قبل أن شعرت بمثل هذا الفخر لأنني عملت بين
مفوفكم ذات مرة ، ولأن الولايات المتحدة هي البلد المضيف للأمم المتحدة ، وذلك بعد
أن شهدت وحدة وتعاوننا لم يسبق لهما مثيل إبان الشهورين الماضيين .

منذ خمسة وأربعين عاما ، وبينما كانت نيران حرب ضروس مازالت تستمر عبر
محيطين وقارتين ، شرعت مجموعة صغيرة من الرجال والنساء في البحث عن أمل بين
الانقراض ، فاجتمعوا في سان فرانسيسكو ، بعيدا عن البلبلة والاهوال ، محاولين تشكيل
هيكل جديد من شأنه أن يعزز حلما قديما .

ولأنهم كانوا مثاليين تماما وقد مقلتهم الحرب ، فقد سعوا إلى إقامة نوع من
جديد من الجسور ، جسر يربط بين الأمم ، جسر من قد يساعد على نقل الجنس البشري من
أحلك ساعاته إلى أكثر أيامه إشراقا .

وقد جسد إنشاء الأمم المتحدة أعمق آمالنا في عالم يسوده السلم . وأثناء
العام الماضي ، اقتربنا أكثر من أي وقت مضى من تحقيق تلك الآمال . شهدنا قرننا
أحدثت به الاخطار الشائكة واكتنفته الاملاك الشائكة يُفسح الطريق لحقبة جديدة من
السلم والمنافسة والحرية .

لقد اجتاحت ثورة ١٩٨٩ العالم فكادت أن تبعث فيه حياة من لديها ، حياة محملة بنسبات الحرية التي غيرت المناخ السياسي من أوروبا الوسطى إلى أمريكا الوسطى ، وأثرت على كل ركن من أركان العالم ، وقد غذى هذه النسمة ما أصبح الآن اعترافا يكاد يكون عالميا بحقيقة أساسية بسيطة وهما : أن الروح الانسانية لا يمكن أن تظل حبيسة إلى الأبد . والحقيقة أن الناس في كل مكان تحركهم إلى حد كبير نفس الدوافع ، والناس في كل مكان يرغبون إلى حد كبير في تحقيق نفس الأشياء وهي : أن تتاح لهم فرصة أن يحيوا حياة هادئة ، والفرصة في اختيار حياة يستطيعون فيها هم وأبنائهم أن يتعلموا وينموا نموا صحيا ، وأن يتعبدوا بحرية ، وأن يزهروا عن طريق العمل الذي يؤدونه بأيديهم وقلوبهم وعقولهم . إننا لا نتكلم عن قوة الأمم ، بل عن قوة الافراد : قوة الاختيار ، وقوة المخاطرة ، وقوة تحقيق النجاح .

هذا عالم جديد ومختلف . ولم يحدث منذ عام ١٩٤٥ أن شهدنا إمكانية حقيقية لاستخدام الأمم المتحدة على النحو الذي أنشئت من أجله - أي كمركز للأمن الجماعي الدولي .

إن التغيرات التي جرت في الاتحاد السوفياتي كانت حيوية للغاية من أجل ظهور أمم متحدة أكثر قوة . وأصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أخيرا تتجاوز أسلوب الاحتواء والمواجهة ، ونسعى الآن إلى الوفاء بالعهد وهو إيجاد الفهم المشترك والتفاهم المتبادل .

لقد انتهى ذلك الصراع المظلم الطويل الذي ظل يقسم أوروبا على مدى ٤٥ عاما ، وقسم دولتنا وأجزاء كبيرة من العالم . وخلال العامين الماضيين تغيرت أشياء كثيرة واتخذ الاتحاد السوفياتي خطوات كثيرة مشيرة وهامة لكي يشارك مشاركة تامة في مجتمع الأمم ، وعندما اتفق الاتحاد السوفياتي مع العدد الكبير منا هنا في الأمم المتحدة في إدانة عدوان العراق ، لم يعد هناك شك في أننا قد خلفنا وراءنا فعلا أربعة عقود من التاريخ .

ونرجو ألا تظل آليات الأمم المتحدة مجمدة بتأثير الانقسامات التي ابتلينا بها أثناء الحرب الباردة ، وأن يكون في مقدورنا في نهاية المطاف إقامة جسور جديدة

وتحطيم الجدران القديمة ، ويصبح في مقدورنا أخيرا أيضا بناء عالم جديد يرتكز على
حدث دأب آمالنا جميعا - وهو انتهاء الحرب الباردة .

وبعد يومين من الآن ، عندما تدفن الحرب الباردة رسميا في برلين ، سيكون
العالم شاهدا على ذلك . وعند هذا المحك ، ينبغي أن يطرح سؤال جوهري - وهو سؤال لا
يطرح على أمة بمفردها ، وإنما على الأمم المتحدة . وهذا السؤال هو : هل نستطيع أن
نعمل معا في إطار الأخوة الجديدة بين الأمم ؟ وهل تستطيع القوة الجماعية للمجتمع
العالمي ، الممثلة في الأمم المتحدة ، أن تتحد لتردع العدوان وتهزمه ؟ لأن معركة
الأفكار في الحرب الباردة ليست المعركة الملحمية الأخيرة في هذا القرن .

منذ شهرين ، وفي الأسابيع الأخيرة لصيف من أكثر فصول الصيف التي عرفها التاريخ امتلا بالامل ، لوثت صحراء الكويت الهادئة الواسعة التي لا تزال محتفظة بجمالها ، برائحة الديزل الكريهة وهدر فيها زئير دبابات الصلب . ومرة أخرى تتردد صوت الرعد البعيد في سماء صافية وها هو واستيقظ العالم مرة أخرى ومدافع آب/أغسطس مشرعة في وجهه .

لكن العالم كان مستعدا ، هذه المرة ، وكانت استجابة مجلس الأمن الحاسمة لغزو العراق الفاشم استجابة لم يسبق لها مثيل . فاعتمد المجلس منذ الغزو في ٢ آب/أغسطس ثمانية قرارات هامة تحدد شروط حل الأزمة .

ومع ذلك ، مازال النظام العراقي سادرا في غيه لكن كما قلت في الشهر الماضي لن يسمح بأن يظل ضم الكويت قائما وليس هذا مجرد رأي الولايات المتحدة بمفردها بل هو رأي كل كويتي ورأي الجامعة العربية والأمم المتحدة . وعلى قادة العراق أن يصفوا : إن العراق يقف بمفرده في مواجهة العالم وإسبحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوضح سياسة حكومتي : إن الولايات المتحدة تؤيد استخدام الجزاءات لارغام قادة العراق على الانسحاب فورا ودون شروط من الكويت . ونحن نؤيد أيضا تقديم الدواء والغذاء للأغراض الإنسانية ما دام يمكن رصد توزيعها رمدا سليما . إن اختلافنا ليس مع شعب العراق ، فنحن لا نريد له أن يعاني . بل الخلاف قائم بين العالم والديكتاتور الذي أمر بهذا الغزو .

لقد أرسلنا ، مع آخرين ، قوات عسكرية الى المنطقة لتعزيز الجزاءات ولردع أي عدوان آخر ، وللدفاع ضده اذا اقتضت الضرورة اننا لا نسعى وراء ميزة لانفسنا . ولا نسعى الى بقاء قواتنا العسكرية في المملكة العربية السعودية ليوم واحد أكثر من اللازم . فقد أرسلت القوات الأمريكية بناء على طلب الحكومة السعودية ، والشعب الأمريكي ، وأنا بمفتي رئيسا ، نود لكل عسكري أمريكي أن يعود الى دياره بمجرد أن تستكمل هذه المهمة .

اسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أننا جميعا هنا في الأمم المتحدة نأمل ألا تستخدم القوة العسكرية قط . فنحن نسمى إلى نتيجة ملمية ، نتيجة دبلوماسية . بل هناك نقطة أخرى ، وهي أنني أعتقد بحق أنه ، بعد جلاء العراق غير المشروط عن الكويت ، يمكن أن تسنح فرص عديدة : فيتنس للعراق والكويت تسوية خلافتهما على نحو دائم ؛ ويتسنى لدول الخليج ذاتها وضع ترتيبات جديدة للاستقرار ، ويشني لكل دول وشعوب المنطقة تسوية الصراع الذي يفرق بين العرب واسرائيل . لكن يجب أن تكون مهمة العالم الرئيسية - بل شغله الشاغل - إظهار أن العدوان لن يحدث ولن يكافأ .

فمن خلال مجلس الأمن حكم على العراق حكما عادلا من محلفين من أقرانه ، من أمم الأرض ذاتها ؛ واليوم يقف النظام معزولا ، على هامش عصره ، منفصلا عن العالم المتحضر ، ليس مكانيا ولكن بقرون . فعذوان العراق الفاشم ما هو إلا ارتداد إلى عصر آخر ، إنه أثر مظلم من بقايا عصر مظلم . لقد نهب الكويت ، وأرهب المدنيين الأبرياء بل وأخذ حتى الدبلوماسيين رهائن . إن العراق وقادته يجب أن يتحملوا مسؤولية جرائم التعسف والتدمير . لكن هذا التجاهل الصارخ لحقوق الإنسان الأساسية لم يكن مفاجأة تماما . فقد أعدم آلاف العراقيين لأسباب سياسية ودينية ، بل هلك منهم عدد أكبر عن طريق الإبادة الجماعية عندما شنت حرب الغازات السامة ضد مواطني العراق ذاتهم في قرى الأكراد .

إن علينا ، كمجتمع عالمي ، أن نعمل ليس فقط لردع استخدام أسلحة لا إنسانية مثل غاز الخردل وغاز الأعصاب ، بل للقضاء تماما على الأسلحة . ولهذا السبب ، أتيت إلى هذه الجمعية العامة - منذ عام واحد - بمقترحات جديدة لازالة هذه الأسلحة الرهيبة من على وجه البسيطة . ووعدت بأن تدمر الولايات المتحدة أكثر من ٩٨ في المائة من مخزونها في الأعوام الثمانية الأولى لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية و ١٠٠ في المائة منها - أي كلها - في ١٠ سنوات ، لو وقعت المعاهدة كل الأمم التي تمتلك القدرات اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيميائية .

ونحن ما زلنا ملتزمين بهذه الوعود . ففي حزيران/يونيه وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتفاقية هامة لوقف انتاج تلك الاسلحة ولتدمير الفالبيية الساحقة من مخزوناتنا . ويجري اليوم تدمير الاسلحة الكيميائية الامريكية . لكن ها هو الوقت يمضي ، وهذا ليس مجرد شاغل يشغل بال طرفين . إن أزمة الخليج تبرهن على مدى أهمية أن نتصرف سويا ، وأن نتصرف الآن ، لوضع حظر دولي مطلق على هذه الاسلحة . ويجب أن نضاعف أيضا جهودنا لوقف انتشار الاسلحة النووية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يمكن أن تمطر شعوبا بعيدة بوابل من الدمار . وتستطيع الأمم المتحدة أن تساعد في مولد عصر جديد ، عصر تصبح فيه هذه الانواع من الاسلحة والطفلة المقيتين الذين قد يستخدمونها أثرا بعد عين . وفي مقدورنا نحن أن نترك هذه الآلات القاتمة خلفنا في عصور الظلمات التي تنتمي اليها ، ونحث الخطى سريعا الى الامام في حركة تاريخية صوب نظام عالمي جديد وعصر يعمه السلم طويلا .

إن لدينا رؤية لمشاركة جديدة بين الأمم تتجاوز الحرب الباردة - مشاركة تستند الى التشاور والتعاون والعمل المشترك . خاصة عن طريق المنظمات الدولية والاقليمية ؛ مشاركة تجمعها وحدة المبدأ وسيادة القانون ، ويدعمها تقاسم عادل للالتزام وتكلفته على السواء ؛ مشاركة تتمثل أهدافها في زيادة الديمقراطية وزيادة الرخاء وتوسيع رفعة السلم وتخفيض الاسلحة .

وعندما ننظر الى المستقبل ، فإننا نجد التقويم يحمل الينا معلما مفيدا نقيس به مدى تقدمنا كمجتمع من الأمم فسنة ٢٠٠٠ تشكل نقطة تحول ، فهي ليست مجرد بداية عقد أو حتى بداية قرن بل إنها أيضا بداية ألف سنة بأكملها . وبعد ١٠ سنوات من الآن ، عند بدء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة ، ستجدون العديد مننا موجودا في هذه القاعة ، وتكون رؤوسنا قد إزدادت شيئا وتكون أقل حيوية في مشيتنا ، لكنكم لن تجدوا أن آمالنا ومثاليتنا قد ترحزحت أو أن ثقتنا في النصر النهائي للبشرية قد تزعزعت . إنني لأرى عالما مفتوح الحدود ، وتجارة مفتوحة ، بل والاهم من

ذلك كله ، عقولا مفتوحة ؛ عالما يحتفل بالتراث المشترك الذي تمتلكه شعوب العالم كافة ، عالما لا يفخر فقط بمدينة هذا أو وطن ذاك بل بالبشرية ذاتها . إنني أرى عالما تسوده روح رياضية أشبه بروح الألعاب الأولمبية ، لا تقوم على أساس التنافس التابع من الخوف ، بل على أساس التماس البهجة والمتعة والسعي الحقيقي من أجل التفوق .

وأرى عالماً تواصل فيه الديمقراطية كسب أصدقاء جدد وتحويل الأعداء القدامى إلى أصدقاء ، ويمكن فيه لأمريكا - الشمالية والوسطى والجنوبية - أن تقدم - كنموذج لمستقبل البشرية قاطبة - أول نصف للكرة الأرضية تسود فيه الديمقراطية تماماً .

وأرى عالماً ينهض على النموذج الجديد للوحدة الأوروبية الآخذ في الظهور ، ولست أقصد فقط أوروبا بل أقصد العالم كله - العالم الكامل والحر .

هذا هو على وجه التحديد السبب الذي جعل العدوان الحالي في الخليج يشكل تهديداً ، لا لآمن منطقة واحدة فقط ، بل لرؤية العالم برمته لمستقبلنا . فهو يهدد بتحويل حلم إقامة نظام دولي جديد إلى كابوس كثيب من الغوض يحل فيه قانون الغاب محل قانون الأمم .

وهذا هو السبب الذي جعل الأمم المتحدة تتصدى للعدوان بمثل هذا التسميم والوحدة التاريخية . وهو الذي جعل هذا التحدي اختباراً لا يسعنا أن نفشل فيه . وإنني لعلى ثقة بأننا سنفوز في ذلك الاختبار . وسيكون للنجاح أيضاً آثار دائمة تتمثل في تعزيز المعايير المتحضرة للسلوك الدولي ، ووضع سابقة جديدة للتعاون الدولي ، وجعل آفاق رؤيتنا للمستقبل أكثر إشراقاً .

وما زالت هناك ١٠ أعوام باقية في القرن الحالي - ١٠ أعوام لنلقي صراعات القرن العشرين وراء ظهورنا إلى الأبد ؛ ١٠ أعوام لنعمل على بدء نظام جديد قائم على المشاركة بين الأمم . وطوال هذه العشرة أعوام التي تبدأ من الآن سيكون للأمم المتحدة دور حيوي جديد في البناء لبلوغ تلك المشاركة . ولقد بيّنت الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في العام الماضي كيف يمكن لنا أن نحقق تقدماً أكبر صوب إقامة أمم متحدة أكثر نجاحاً وبراعماتية . ولأول مرة نجد أن مجلس الأمن بدأ يعمل على النحو الذي كان مستهدفاً له .

وقد حان الآن الوقت الذي يتعين علينا فيه أن ننحي جانباً المناقشات والاجراءات والأمور المشيرة للجدل والقرارات التي تولّد نتائج عكسية . وحان الوقت لكي نستعيض عن الحملات الجدلية بالأعمال البراعماتية .

لقد بيّنا أن الأمم المتحدة يمكن أن تعتمد على القوة الجماعية للمجتمع الدولي . كما بيّنا أن الأمم المتحدة يمكنها أن ترقى إلى مستوى التحدي الذي يشكله العدوان على نحو ما كان يأمل مؤسسوها . وفي وقت الاختبار هذا ينبغي لنا أيضا أن نبين أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لبناء الدعم وتوافق الآراء الدوليين من أجل التصدي للتحديات الأخرى التي تواجهها .

إن العالم لا يزال مكانا مخفوا بالمخاطر . وكثيرا ما يعتمد أمننا ورفاهتنا إلى حد ما على أحداث تقع بعيدا عنا . ونحن بحاجة إلى جهود تعاونية دولية جادة لنشق طريقنا في التصدي لتهديدات البيئة والارهاب ، ولاحتواء عبء المديونية ، ولمكافحة آفة الاتجار الدولي بالمخدرات ، ولحل مشكلة اللاجئين ، فضلا عن جهود حفظ السلم في سائر أنحاء العالم .

بيد أن العالم يظل مكانا مفعما بالامل . فالصحات التي تنادي بالديمقراطية وحقوق الانسان تنبعث من جديد في كل مكان . وتعتبر هذه الصحات عن التأييد للقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وهي تنعش آمالنا في بلوغ عالم أكثر استقرارا ، وأكثر سلما ، وأكثر رخاء .

وتعدّ الانتخابات الحرة أساس الحكم الديمقراطي ، ويمكن أن تؤدي إلى نجاحات مذهلة كما شهدنا في ناميبيا ونيكاراغوا . وقد آن الاوان لإشفاء طابع رسمي أكثر على دور الأمم المتحدة في مثل هذه الجهود . لذلك ، فإنني أقترح اليوم أن تنشئ الأمم المتحدة منصبا جديدا لمنسق خاص للمساعدة في عمليات الانتخابات تساعد لجنة انتخابية في الأمم المتحدة تضم خبراء بارزين في هذا المجال من جميع أنحاء العالم .

وكما هو الحال بالنسبة للانتخابات الحرة ، نعتقد أن عضوية الأمم المتحدة العالمية النطاق - أي عضوية جميع الدول - أمر أساسي لمستقبل هذه المنظمة ولنظام المشاركة الجديد الذي ناقشناه . ودعما لهذا المبدأ ، إلى جانب جهود الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوترات الإقليمية ، تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما انضمام جمهورية كوريا إلى عضوية الأمم المتحدة . ونحن نفعل ذلك دون مساس بالهدف النهائي المتمثل

في توحيد شبه الجزيرة الكورية ودون معارضة للعضوية المتزامنة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

وبناء على هذه المبادرات وغيرها ، يجب علينا أن ننضم معا في اتفاق جديد يضمننا جميعا لكي ندخل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين . واليوم أدعو إلى أن نبذل جهدا رئيسيا طويل الامد لتحقيق ذلك . ينبغي لنا أن نستند في انطلاقنا إلى النجاح الرائع الذي أحرزته أميننا العام الموقر ، وهو صديقي وزميلي القديم كما هو صديقكم وزميلكم أيضا ، خافيير بيريز دي كويار . ينبغي لنا أن نسعى من أجل زيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة .

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بدورها والمساعدة في حفظ الأمن العالمي ، وتعزيز الديمقراطية والرخاء . وإدارتي ملتزمة التزاما كاملا بدعم الأمم المتحدة وب دفع كل ما يجب علينا دفعه بحكم التزامنا بالميثاق . وهذا هو أقل ما يتطلبه تحقيق السلم والأمن الدوليين - الحرية والرخاء على الصعيد الدولي .

يجب على العالم أن يعرف وأن يفهم أنه ، اعتبارا من هذه الساعة ، من هذا اليوم ، ومن هذه القاعة سنسير قدما بإحساس جديد بالهدف ، وإحساس جديد بالامكانيات . اننا متحدون ومستعدون للسباحة ضد التيار وللمعود الجبال كيما نتصدى للتحديات الجسيمة كلما واجهناها ، ليس بوصفنا أمما متحدة ، بل بوصفنا أمم العالم المتحد .

فليكن ما يقال عن العقد الأخير من القرن العشرين إنه كان الزمن الذي عادت فيه البشرية إلى ذاتها ، والزمن الذي خرجنا فيه من بين حجر الرض ودخان العصر الصناعي لنحدث ثورة روحية وذهنية ونبدأ رحلة نحو يوم جديد وعصر جديد ومشاركة جديدة للأمم .

إن الأمم المتحدة تنجز الآن وعدها باعتبارها برلمان السلم العالمي - وأننا أهنتكم ، وأؤيدكم ، وأتمنى لكم دوام التوفيق في تصديكم للتحديات التي ستواجهونها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على الخطاب الهام الذي أدلى به تَوَّا .

امطَّح السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ليفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

أود أن أهنئكم ، في بادئ الأمر ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة وأتمنى لكم كل نجاح . وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار لمساعيه المتواصلة البارزة في خدمة السلام العالمي والوساطة بين الدول .

إننا نعيش في عصر تطلعات كاسحة من أجل الحرية والتحرر وإحلال السلام بين الدول . وفي الوقت نفسه ، فإن هذه فترة ينصب فيها الطفيان قامته ويدوس بأقدامه قيما تقدها البشرية ويطحن فيها سيادة الأمم .

في أوروبا الشرقية ، يُصنع أمام أعيننا نسيج عدد من الدول الجديدة . وفي أوروبا الغربية تجرى بلورة مجتمع أوروبا في تحالف قوي متماسك من الدول ، متخطيا الحدود وموحدا القلوب والأمم . إن القيادة المستنيرة لتلك الديمقراطية العظيمة - الولايات المتحدة - تجني ثمار انتصارها : تصاعد قيم الحرية واحترام الجنس البشري عبر القارات .

لقد ساد لعقود مفهوم واسع الانتشار مفاده أن إذابة العداءات بين الشرق والغرب تبشر بتحقيق سلام عالمي . والظاهر أن تكريس هذه الإذابة عزز إمكانية جعل العالم ، بالفعل ، على عتبة مرحلة جُعل الحزب أمرا عفا عليه الزمن . إلا أن هذا الرأي المتفائل لم يأخذ في الاعتبار الطبيعة الحقيقية غير المسؤولة لبعض أنظمة الشرق الأوسط والخليج الفارسي . وقد تجاهل هذا الرأي أيضا أن هذه المنطقة الميالة للعنف والمبتلاة بالمنازعات أصبحت مستودعا لغواض الاسلحة .

إن بعض الدول في هذه المنطقة على رأسها حكام استبداديون يسوقهم التعصب . وهذا الخليط من القدرات المدمرة التي تحت تصرف حكام ذوي ميول هدامة خلق تهديدات منذرة بالشر لسلام وأمن المنطقة والعالم . وهذه هي العوامل التي ولدت الأزمة في الخليج الفارسي .

لسنوات طويلة ظلت بلدان العالم تساعد في تعزيز القوة العسكرية للعراق . كانت تعتقد أنها بذلك تسهم في احتواء ايران الخميني . لقد اشترك الشرق والغرب على السواء ، معا وعن غير قصد ، في خلق وحش مربع وخطر .

في عام ١٩٨١ دمرت اسرائيل المفاعل النووي العراقي . وذلك الاجراء ، كما يعرف الاعضاء ، لم يصادف ترحيبا على الصعيد العالمي . أما اليوم فإن العالم يدرك أن ذراع اسرائيل العسكرية الطويلة كانت توجهها بصيرة سياسية نافذة . فلو كان في حوزة صدام حسين اليوم قنبلة نووية ، لاختلغت تماما الحالة في المنطقة ، بل وحالة البشرية جمعاء .

طوال عشر سنوات ظل العالم الحر يواصل تعزيز قوة صدام حسين وتوطيد أركانها . كان يزوده بكميات كبيرة من كل أنواع الأسلحة . والبلدان العربية ذاتها ، بما فيها الكويت ، وضعت تحت تصرفه موارد مالية ضخمة لتعزيز آلتة التدمير . ومن أوروبا وأمريكا اللاتينية ، ومن الشرق والغرب ، كان ديكتاتور العراق يحمل على الخبرة والوسائل التكنولوجية لتطوير الأسلحة الكيميائية الرهيبة التي يهدد باستخدامها بموجب معايير للحرب أكثر وحشية وأشد شرا من شريعة الغاب . وهذا ما اعترف به بنفسه .

وظلت شركات خاصة في الغرب تمده بالمعرفة والتكنولوجيا في جهوده التي كادت تحقق الغرض منها وهي امتلاك السلاح النووي . كل هذه البلدان أسهمت بيدها في خلق هذه الآلة المربعة الجهنمية التي تهددها اليوم .

ذلك الطاغية المصاب بجنون العظمة ، والذي لا يستطيع أن يزن أعماله على نحو رشيد ، لا يحكمه منطق توازن الرعب .

ذلك الرجل الذي لا يرعوى عن شيء ، أثبت للعالم بالفعل استعدادة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، باستعمالها ضد مواطنيه الاكراد ، وكشف للعالم عن قسوته ووحشيته بالتفحيز بأرواح مئات الالوف من العراقيين والايرانيين في حرب عقيمة حمقاء ظل يشنها على إيران طوال ٨ سنوات . هذه القوة العسكرية التي تقشعر لها الابدان والخواوية من أية أخلاقيات ترتد بالعالم الى كوابيس الثلاثينات والأربعينات .

كان صدام حسين ، عشية غزوه للكويت ، قد هدد بتدمير اسرائيل لو عنّ لها أن تهاجم العراق أو أي بلد عربي آخر . ولكنه كان يعلم تماما أن اسرائيل لم تكن تنوي الهجوم على العراق أو على أي بلد عربي آخر . ونحن نعرف جميعا أنه هو الذي هاجم إيران ، وهو الذي أباد أبناء شعبه من الاكراد العراقيين . وهو الذي غزا الكويت ، وكان على وشك شن هجمة على المملكة العربية السعودية بل وضمها اليه . وهو الذي يهدد الآن بقصف وتدمير كل منابع النفط في شبه الجزيرة العربية .

لقد وطّئ بقدميه سيادة الدول ، وعرض اقتصاد العالم للخطر . وها هي كل الجهود التي بذلت لتحقيق السلام العالمي ، والتي كانت قد تجسدت بالفعل في التقارب بين الأمم والنظم السياسية ، قد طُفئ عليها احساس بالخوف من أن يندفع من آبار بترول العالم مارد مخيف يجعل منها أعمدة دخان تطمس وجه الشمس .

وفي هذا الوقت الذي تنعقد فيه دورة الجمعية العامة ، يهدد صدام حسين بالهجوم على اسرائيل وتدميرها انتقاما من حلول الأمم المتحدة أو قراراتها . إنه يسدد مدفعه الى قلب اسرائيل أملا في تخليص نفسه من العقاب الذي يحق عليه بموجب القانون الدولي .

وعلى العالم الحر أن يعرف أن اسرائيل لن تضحي بأمنها ثمنا لقرارات اتخذتها الأمم ، في الأمم المتحدة ، بغية حماية رفاهها الاقتصادي وحريتها . إن اسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها إذا هوجمت ، وسيكون ردها قاسيا ومؤلما . ولكن ذلك لا يعفي المجتمع الدولي من مسؤوليته عن اتخاذ تدابير صارمة لوضع نهاية لهذا النظام الذي يهدد استقرار المنطقة بأسرها ويخاطر بتقويض الاقتصاد العالمي .

إننا نشهد مسرحية تتكشف أحداثها كل يوم . ولا يجوز للأمم المتحدة أن تسمح لهذه المسرحية بأن تدخل سجلات التاريخ على أنها مأساة .

إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تتيح لنا فرصة أخرى لتقييم النزاع العربي الاسرائيلي ووضعه في إطاره التاريخي والسياسي الصحيح . هذا النزاع الطويل والمرير ، يرجع السبب الاساسي في استمراره عقودا طويلة الى رفض الدول العربية ،

باستثناء مصر ، الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود . وهذا الموقف العربي المتمتع الذي كان السبب في الحروب المتعاقبة التي فرضت على اسرائيل ، يتجلى في شكل دعايسة مسمومة معادية لاسرائيل ، ومقاطعة اقتصادية وعمليات ارهابية ، وأعمال عدوان صارخ . على مدى جيلين تبدد البلدان العربية مواردها الطبيعية وثرواتها ورفاه شعوبها على سباق تسلح مستمر ومحوم وهدفها هو اسرائيل . والشنم الفادح لهذه العملية العقيمة التي لا لزوم لها ، كان ولا يزال - ولكني أمل ألا يظل - ضياع الارواح البشرية وتراجع آفاق التنمية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بأسرها وترسيخ عدااء مدمر للذات .

واليوم ، نسمع صرخة أسي مدوية . من هذه المنطقة من العالم التي أكرمت الانسانية بالتوراة والقرآن والعهد الجديد ، تنبعث صرخة الانسانية والتماسها الرحمة ، معبرة عن نفسها في صلاة كل يهودي :

"وأجعل سلاما في الأرض فتنامون وليس من يزعجكم" . (لاويين ، الاصحاح

٢٦ ، الآية ٦)

في هذا الوقت الذي تشرف فيه الحرب الباردة على نهايتها . وتحل محلها رغبة عارمة في التعاون ، في هذا الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الدولي يرى في انهيار حائط برلين رمزا لبدء عهد جديد في العلاقات بين الشعوب والحكومات ، لا يمكن للمجتمع الدولي بعد الآن أن يسمح باستمرار وجود جدار صلب من العدااء العربي يحاصر اسرائيل ليخلق ذلك البلد الوحيد الديمقراطي حقا في الشرق الاوسط .

هذا الوضع لا يصح أن يُقبل بعد الآن كنتيجة مفروغ منها . فهو ليس من قوانين الطبيعة . وهذا العدااء الاعمى الذي تضره الحكومات العربية لاسرائيل لا يجوز تركه يزمن ويتفح كلعنة أبدية .

إن الستار الحديدي آخذ بالانهيار في أوروبا فهل يمكن لنا أن نجيز في الشرق الأوسط استمرار قيام "ستار الرمل الذي يغطي تلك المنطقة عن عالم يسير نحو السلام ؟ فمنذ أن حققت إسرائيل استقلالها في عام ١٩٤٨ ، وغزتها سبع دول عربية فسي محاولة لدميرها ، لم تكف إسرائيل أبدا عن توجيه عرض السلام لتلك البلدان . إن السلام اليوم وأكثر من أي وقت مضى ضرورة حيوية لجميع بلدان المنطقة . ومن هذا المنطلق ، فإنني أتوجه مرة أخرى بالنداء إلى قادة البلدان العربية لتسوية هذا النزاع المتطاوّل عبر مفاوضات مباشرة ، خالصة من أية قيود أو شروط مسبقة . ولتعزيز هذه العملية ، فإن من المناسب البدء بتدابير بناء الثقة المتبادلة وتشجيعها . ومثل هذه التدابير يمكن أن تسهم في خفض التدرّجي للعداوات والتوترات ، وأن توقف المهادنات العدائية وقرع طبول الحرب ، والإرهاب . هذا هو الطريق الذي سلكته منذ وقت قريب الكتلتان الشرقية والغربية تحقيقا للتقارب الذي أسهم إسهاما كبيرا في خفض العداء بين الكتلتين وأدى إلى انهيار الحواجز الفاصلة بينهما . إن عملية مماثلة قد مهدت الطريق للتوصل إلى اتفاقات السلام بين مصر وإسرائيل .

فإذا كان من المستحيل التوصل إلى حل شامل وفوري للنزاع ، فلنأخذ ببناء السلام خطوة خطوة . إن كل خطوة من شأنها الإسهام في تقدم التفاهم المتبادل ، وتخفيف التوتر ، وتدعيم علاقات حسن الجوار . فأولا وقبل أي شيء على دول المنطقة أن تعلن فوراً وقف حالة الحرب ، وأن تجتمع ، كما اقترحت إسرائيل ذلك عدة مرات في الماضي ، في إطار مؤتمر لنزع الأسلحة الكيميائية وغيرها في الشرق الأوسط .

وتتقدم إسرائيل إلى جيرانها باقتراح لتعاون واسع النطاق يكفل رخاء ورفاه شعوبنا وتخفيف آلام ملايين البشر . إن إسرائيل على استعداد لأن توفر لجيرانها المعرفة والخبرة التي حصلت عليها خصوصا في مجال تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . وسوف نتقاسم مع جيراننا خبرتنا ، ومعرفتنا وتقدمنا التكنولوجي في ميادين الطاقة الشمسية والطرائق الجديدة في الري وأساليب الزراعة الحديثة فضلا عن مشاريع تنمية البنية

الاساسية في مجال الطرق والاتصال . وبهذا نواجه تحدي المرض والجوع والفقر . ومما سوف نعمل على إعادة إجماع اللاجئين ، الذين كان يؤسهم العميق شمنا لرفض السلام . فلو كانت الدول العربية مستعدة فقط للتخلي عن حالة الحرب والسير على طريق السلام ، لاسهت - وأنا متأكد من ذلك - في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية . ففسي مبادرة إسرائيل السلمية المعلنة في أيار/مايو ١٩٨٩ ، أولي الكثير من التفكير السياسي والعملي لطرائق مواجهة هذين التحديين . إن إسرائيل عاقدة العزم على مواصلة جهودها لضمان تحقيق مبادرتها السلمية .

في مبادرة إسرائيل السلمية ، أُعطي للسكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة الحق في الانضمام كشركاء مفاوضين مع إسرائيل في تقرير مصيرهم ومستقبلهم . وهذا الحق لم يُعطَ أبداً للفلسطينيين من جانب أية امبراطوريات أو أنظمة سابقة ، بما فيها الأردن . إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ، وما زالت العقبة أمام تحقيق هذه الغرمة التي لم يسبق لها مثيل . إن منظمة التحرير لا تكتفي فقط بتنفيذ أعمال إرهابية متكررة ضد المدنيين الإسرائيليين ، ولكنها تقتل الفلسطينيين كذلك بوحشية . لقد قُتل ما يزيد على ٣٠٠ فلسطيني على أيدي منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان مبادرة إسرائيل السلمية وذلك في محاولة لفرض سلطة الخوف ، والإرهاب ، باستعمال نفس الأساليب التي يتبعها حليفها صدام حسين .

ولسوف نستمر في مقاومة الإرهاب ونرفض اعتبار مرتكبيه أطراف حوار . غير أن هذا يجب ألا يمنع قوى السلام بين الفلسطينيين من الانضمام إلينا على مائدة المفاوضات لتعزيز مبادرة السلام التي تقدمنا بها . وإنها مبادرة تعود بالخير عليهم ، كما تعود بالخير علينا . إنها تعود بالخير على عموم المنظمة ، وتعود بالخير على العالم أجمع .

هذه الايام تضيف إسرائيل فصلا جديداً إلى ملحمة نهضتها الوطنية . لقد فتح الاتحاد السوفياتي أبوابه لليهود الراغبين في العودة إلى أرض الآباء . فها هي رؤيا رائعة تتفتح أمام أعيننا : آلاف اليهود يستعيدون هويتهم القومية وينضمون إلى إخوانهم في وطنهم .

إن هذه العملية التاريخية هي إحدى ثمار التحول الجاري في أوروبا . إن مُثُل الحرية التي هي أساس احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية قد وجدت آخر الأمر قبولا في الشرق . وشمس الديمقراطية تتبدى على الأفق . لقد أسهمت الدول الغربية التي التزمت بمبادئ الحرية والديمقراطية إسهاما كبيرا في هذا التطور ، كما أسهم في ذلك إصرار الرؤساء الذين تعاقبوا على الولايات المتحدة على نقل هذه المبادئ إلى شعوب العالم .

وفي الاتحاد السوفياتي ظهر زعيم سياسي شجاع ، وحكيم وواقعي ، بدأ نقطة تحول درامية في بلاده . فتم أخيرا سقوط جُدُر العداوة بين الأنظمة وشعوبها . إننا نشابع مجرى التحول هذا بأمل - أمل للشعب السوفياتي ، وأوروبا ، وأنفسنا والجنس البشري عامة . هذا التحول قد حرّر الحرية والديمقراطية من قيودها .

كما أننا في إسرائيل سعداء بهذا التحول الذي مكن شعبنا من العودة إلى صهيون . إننا مدينون بالعرفان للحكومات الديمقراطية في العالم ، ولا سيما للرئيسين بوش وريغان ، لأنهما بتفانيهما قد أسهما في فتح أبواب الحرية .

إن المنظمة التي هي مجتمع الأمم والتي صُورت بأنها مكان للحرية والاستقلال تخيم عليها سحابة كثيفة تشكلت بمقدور القرار الشنيع الذي يقارن الصهيونية بالنازية .

إن ذلك القرار الذي يتجرأ على معاملة حركة تحرير شعب على أنها حركة عنصرية ، وهو الشعب الذي عانى أكثر من أي شعب آخر من العنصرية ، قد أصبح من أسوأ التعابير العنصرية الصارخة في الزمن المعاصر . إن ذلك القرار يُلطيخ ميثاق الأمم المتحدة .

وعلى مدى عدة أجيال ، ما فتئ شعب اسرائيل ، الذي أعلن للإنسانية رسالة السلام العالمية ، يكرس جهوده لتحقيق النهضة الوطنية على أرض اسرائيل . ولغظة "شالوم" ، أي السلام ، تمثل جوهر الرؤيا التي تكشفت لشعب اسرائيل . وهي تشكل كذلك رسالته الى الإنسانية . إن تحقيق السلام هو أسمى مطمح لكل فرد يهودي . وهو جزء لا يتجزأ من صلواته اليومية . وهي اللفظة التي تستخدم في تحية اللقاء والوداع على حد سواء . وعندما نتقابل فإننا نتصافح ونقول "شالوم" أي السلام .

إننا نقول إن خالق الكون ذاته هو الذي جعل السلام يسود . كما أن السلام هو واحد من أمجاده . وقد جاء أن "من صنع السلام في السموات فليحل بنا السلام" .

إن هذا التوق الى السلم ما برح السمة التي يتسم بها شعب اسرائيل . اليوم كما في قديم الزمان ، تمتد يد اسرائيل في سلام الى جميع الأمم . واسرائيل هي من قلة من البلدان التي ما فتئت الحرب تشن عليها منذ إنشائها . ويتعين على اسرائيل أن تحرص على حماية أمنها ومستقبلها ، بنفس القدر من العزم والتصميم الذي تحمي به مبادئها وقيمها وتسعى به الى إقرار السلم .

وبروح "يوم كيפור" ، وهو يوم الغفران ، وأقدس يوم عند الشعب اليهودي ، لنرفع صلاتنا من على هذه المنصة : فليمنح الرب القوة لشعبه - وللإنسانية جمعاء . وليبارك الإله جميع الشعوب ، بما في ذلك شعب اسرائيل ، ولينعم عليهم بالسلام .

وبهذه الملة بلغتنا المقدسة ، أقرب من نهاية بياني وملاحظاتني وندائي ، على أمل أن يجد هذا النداء آذاناً صاغية وأن يؤدي الى حقبة جديدة من البناء ومن

الثقة ومن التفاهم والامل والتعاون فيما بين جميع الشعوب ، وعلى وجه الخصوص شعوب الشرق الاوسط .

السيدة وايلد (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم للرئاسة في وقت تقف فيه المنظمة على عتبة الفرصة وتواجه تحديات معقدة . وما يصدق على المنظمة يصدق بدوره على بلدي . ففي نيوزيلندا يوافق عام ١٩٩٠ الذكرى السنوية الـ ١٥٠ لتأسيس دولتنا القومية .

وقد وقع الاتفاق الاساسي ، أي اتفاقية "وايتلنفي" ، في عام ١٨٤٠ زعماء قبائل البلد الذي كانوا يسمونه "أوتياروا" وممثلو التاج البريطاني باسم المستوطنين الجدد في البلد الذي يسمونه نيوزيلندا . ولقد كان اتفاقا على العيش والعمل في تعاون . ولاتزال هناك تحديات كبرى ماثلة أمام شراكتنا تتمثل في الوفاء بوعود نكثت واملاح أخطاء تاريخية . إننا نعمل من أجل مجتمع يتحقق فيه الاعتراز بالاختلافات العرقية والثقافية بصفتها أوجه قوة بدلا من رفضها بصفتها أوجه ضعف . إننا نحاول أن نملح أحوال بلدنا .

إن نهاية الحرب الباردة تتيح للأمم المتحدة الفرصة في عام ١٩٩٠ لاملاح أحوال المجتمع العالمي ، ولاللتزام إلتزاما جديدا ومتجدد الحيوية بكفالة أمن العالم . ويذكرنا الامين العام في تقريره السنوي بأن النهج الشامل للأمن هو جوهر وجود الأمم المتحدة . وتؤيد نيوزيلندا هذا الرأي تأييدا قويا . إن النهج المتوازن والمتكامل للأمن - أي الاعتراف باحتياجاتنا الامنية المشتركة وبدور الأمم المتحدة - شيء أساسي لحماية مصالح البلدان الصغيرة . ونعتقد أن البلدان الصغيرة لديها الكثير لتقدمه الى الأمم المتحدة . إن العديد من مواطني العالم يعيشون في بلدان صغيرة ذات تطلعات متواضعة ، بلدان لا ترغب في خوض الحروب ولا يمكنها أن تفرض آراءها على الآخرين . بل إن التهديدات الامنية الرئيسية لبلدنا ولمنطقته المباشرة ، وهي جزر جنوب المحيط الهادئ ، ليست تهديدات عسكرية ولكنها تهديدات بيئية واقتصادية .

إن نيوزيلندا وبقية بلدان جنوب الهادئ محظوظة من حيث أننا بعيدون عن مناطق الصراع أو التوتر الدولي الكبير . ولكننا لسنا بمعزل عنها بأي حال من الأحوال .

فالتطورات العالمية الاقتصادي منها والسياسية والبيئية غالباً ما تؤثر تأثيراً شديداً على البلدان الصغيرة البعيدة عن مركز الأحداث العالمية . والالتزام بالاحتياجات الأمنية المشتركة للمجتمع العالمي يكتسي أهمية خاصة في وقت كهذا الوقت الذي نواجه جميعاً فيه الأزمة القائمة في الخليج الفارسي .

ونيوزيلندا تدّين بغير تحفظ عدوان العراق على بلد صغير مجاور وتعارض الإجراءات التي اتخذت ضد الرعايا الأجانب . إن الذين تأثروا أكثر من غيرهم هم بالطبع أبناء الكويت أنفسهم الذين يعانون من المحاولة التي يقوم بها جارهسم المعتدي لإطفاء جذوة الوجود المستقل لبلدهم . غير أن من بين من يعانون آلاماً مباشرة ، الآلاف العديدة من الرعايا الأجانب الذين وقعوا ضحية هذه الأزمة ، وخاصة أولئك الذين احتجزوا ضد إرادتهم . إن المحتجزين لا يشملون سوى حفنة قليلة من أبناء نيوزيلندا ، ولكن قلة العدد لا تقلل من ضخامة محنة نيوزيلندا ، حكومة وشعباً . ونحن نعتبر استمرار احتجاز الرهائن عملاً شائناً ونحث العراق على الإفراج عن جميع المحتجزين واحترام جميع قرارات مجلس الأمن على الفور* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

وبطبيعة الحال ، لا يزال احتمال نشوب حرب قد تتفاقم بسرعة لتشمل العديد من البلدان وقد تمتد إلى مناطق أخرى ، شاعلا أساسيا . والعالم بأسره يولي أهمية كبرى لتفادي وقوع ذلك ، وتجنب اللجوء إلى النزاع المسلح .

وفي هذا الصدد ، يعد احترام مبادئ الأمم المتحدة وقيمها واستخدام آلياتها من جانب الجميع أمرا لا غنى عنه . وقد أعربت نيوزيلندا في وقت سابق للأمانة العامة للأمم المتحدة عن استعدادها للاسهام في أية عملية تجرى في منطقة الخليج برعاية الأمم المتحدة . وإنني أؤكد ذلك اليوم . وأبديت نيوزيلندا بوجه خاص استعدادها وقدرتها على الاسهام في العمليات التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم . والتزمنا بتوفير الاغذية والمساعدة الطبية ، وشاركت طائراتنا في نقل بعض اللاجئين من المنطقة إلى بلدانهم ، وبصفة خاصة باكستان والفلبين .

لقد أوضحت أزمة الخليج بجلاء قدرة الأمم المتحدة على الرد بسرعة وفعالية على النزاعات الاقليمية . وقد تحققت حتى الآن منجزات عظيمة في هذا المجال .

هذه هي الفرصة الاولى التي تسنح لنيوزيلندا لكي تعرب ، في إطار المنظمة ، عن رأيها حول أزمة الخليج ، وأود أن أضيف ملاحظة تحذيرية إلى ما قاله بقية المتكلمين . إننا جميعا ندرك ما يمكن أن يترتب عليه تفاقم الأزمة في الخليج . وفي ظل هذه الخلفية ، فإن استمرار الدعم الذي يقدمه جميع أعضاء الأمم المتحدة للرد الجماعي أمر هام . ويجب توخي الحذر إزاء المبالغة في الادعاء . فلا يقرب عن البال أن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة هي التي عهدت ، مجمعة ، في المادة ٢٤ :

"إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن

الدولي" .

وهذا التكليف هو الأساس الذي يقوم عليه كل شيء آخر .

إن التدابير التي اتخذت في مجلس الأمن في الأسابيع الماضية فيما يتعلق بهذه المسألة برمتها تكتسي أهمية تاريخية حقا . فهي تمثل سابقة للرد العملي على مختلف الصراعات أو المنازعات الاقليمية الأخرى . واعتقد أن مواقفنا جميعا ، سواء كنا

أعضاء دائمين في مجلس الأمن أو غير دائمين ، أو لم تكن أعضاء في المجلس ، واضحة بما فيه الكفاية إزاء أهمية المنجزات التي تحققت حاليا .

إلا أننا بحاجة إلى المزيد من التفكير حول كيفية تنفيذ هذه العملية . وكخطوة أولى ، بالامكان أن نحسن فيما بيننا جميعا وبفض النظر عن موقعنا من مجرى الأمور ، مشاطرة المعلومات والمفاهيم والنتائج حول أنسب طريقة لصياغة ردود الأمم المتحدة . وستكون هذه العملية أمرا لا غنى عنه على المدى الطويل في تحقيق الهدف المشترك لجميع البلدان ، كبيرة كانت أم صغيرة ، داخل المنظمة . إن ردنا الجماعي على التهديدات الحالية التي تحيق بالاستقرار العالمي يأتي في ضوء مجموعة المنجزات الهامة التي تحققت خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ومنذ تلك الدورة حتى الآن .

إن استقلال ناميبيا ، وبوادر التقدم السياسي في جنوب افريقيا ، والخطوات البناءة المتخذة صوب تحقيق التسوية في الصحراء الغربية ، والتقدم المحرز صوب حسم الحالة في كمبوديا ، كل هذه تشكل سجلا لانجازات هامة . ويمثل توافق الآراء الذي توصلت اليه الدول الاعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، والروح الجديدة التي تكتنف العلاقات بين القوتين العظميين انجازا كبيرا آخر . غير أن المهام المتبقية هي التي ستضع على المحك قدرات الأمم المتحدة وما يحمله لنا المستقبل في طياته .

وهذا يدعوني إلى العودة إلى مسألة الأمن المشترك . ففي هذا الوقت الذي يجري الإعراب فيه عن الأمل الفياض - مع أننا لا نزال نواجه مشاكل مروعة - هناك حاجة إلى تعزيز الالتزام بتقوية خيوط أمننا المشترك . والعديد منا يأمل أن يكون ما نشهده الآن هو بزوغ نظام جديد . وقد حان الوقت لذلك بكل تأكيد .

غير أن تحقيق ذلك يقتضي منا التخلي عن طرق التفكير والعمل البالية . فنحن بحاجة إلى تغيير مواقفنا إزاء الأمور المتعلقة بالأمن . إننا بحاجة إلى احترام جديد لمواردنا الطبيعية التي تنضب بسرعة . ونحن بحاجة إلى الاعتراف بأن حقوق الإنسان والحريات لا تعتمد على القرارات التي تتخذ في الاجتماعات الدولية فحسب بل على تنفيذ قرارات تيسر الخيارات الاقتصادية الحقيقية أمام البلدان .

فبالنسبة للعديد من الدول ، وخاصة بلدان الجنوب ، نجد أن مشاكل التجارة والديون والتخلف الاقتصادي مستمرة . وما لم يكن هناك تحرك كبير صوب تحرير التجارة فلن يحرز أي تقدم حقيقي . وقد أوشكت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية التي تجريها مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة على الانتهاء . وتعلّق نيوزيلندا الآمال على نجاح هذه الجولة . فإن بروز فرص جديدة للتجارة أمر له أهمية قصوى لا يمكن تجاهلها .

وهذه تمثل آخر الفرص المتاحة لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة . فقد أخفق النظام خلال أربعين عاما في تهيئة مناخ تجاري منصف بالنسبة لغالبية أعضائه . وفي مجال تجارة المحاصيل الزراعية التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة لبلدي كانت مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة مصدر خيبة أمل كبير . فقد تساهلت إزاء الحماية وتقديم الإعانات ، وخاصة من قبَل الدول ذات الاقتصادات الكبرى مما انتقص على مر السنوات من الفرص الاقتصادية المتاحة للبلدان المتاجرة بالسلع الأساسية ومن امكانياتها .

وفي الوقت الذي بدأت تروج فيه فكرة تشاطر العبء ، ينبغي لنا أن نفكر في أن عبء الحماية في اقتصادات العديد من البلدان الصناعية الكبرى قد تحمّلته بلدان أخرى . ويجدر بنا أيضا أن نتذكر أن مجموع الدعم والإعانات المقدمة في مجال الزراعة داخل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد قدر بـ ٢٤٥ بليون دولار في عام ١٩٨٩ ، أي ستة أضعاف مجموع الموارد التي قامت هذه البلدان بتحويلها إلى البلدان النامية في ذلك العام .

هذا هو لب المسألة . فما لم يعاد النظر فعليا في المواقف السياسية حيال الأمن الاقتصادي المشترك من جانب الدول القوية ، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون وشركائهم المباشرون ، فستظل فكرة إقامة نظام جديد يبشر بالخير ويستفيد منه الجميع شعارا لا مغزى له . ولن تقتنع البلدان الأصغر والأضعف في عالمنا هذا بغير ذلك .

وتمثل النتيجة التي ستتوصل اليها مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة في كانون الاول/ديسمبر المحك الاساسي . وسيتعين على البلدان ذات الاقتصاد الاقوى ، التي ما برحت تشكل بنفوذها - أو تسيئ تشكيل - القواعد التجارية لما يقارب نصف قرن ، أن تقوم بوضع التكييفات الاساسية في هذه الجولة التجارية . ففي هذه اللحظة بالذات ، تمتلك هذه البلدان ذاتها فرصة إدارة الامن السياسي الاقليمي في عالمنا بصورة فعالة وبطريقة أفضل وأكثر إبداعاً مما كان متصوراً في أي وقت مضى . وإن تحويل الموارد أمر هام ليس فقط لمعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي المتوطنة بل أيضاً للمساعدة في التمدي لتدهور البيئة الذي هو شيء لم يبدأ الاعتراف به إلا بالأمس القريب .

وهذا مجال آخر يتجسد فيه ارتباط مصالح بعض البلدان على نحو وثيق بما تقوم به البلدان الاخرى . وهو مجال تكتسي فيه فكرة الامن المشترك أهمية أساسية للبقاء ذاته . والبلدان المجاورة مباشرة لنيوزيلندا في جنوب المحيط الهادئ فيها أدلة وفيرة على هذا . فالمحيط الهادئ ليس منطقة شاسعة وغير مأهولة بالسكان كما يتصور البعض بل هو يضم عشرات الالوف من الجزر ، وفيها ما يزيد عن ١٠٠٠ لغة مختلفة وتنوع هائل من الثقافات . غير أن العديد من هذه الجزر صغيرة وتمثل بلدان ذات جزر مرجانية يحيق ببقائها خطر الارتفاع الذي يتوقع أن يحدث في مستوى البحر ما لم يتم وقف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قِبَل البلدان الصناعية .

كما أن بيئتنا البحرية مهددة أيضاً من الخارج بسبب الإفراط في نهب الموارد وإلقاء النفايات . إن الامن البيئي لجنوب المحيط الهادئ يرتبط كل الارتباط بالامن البيئي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وللعالم بأسره . ومن أجل الحفاظ على أمننا البيئي يتعين علينا أن نلتزم التزاماً سياسياً ثابتاً باتخاذ القرارات الصعبة .

وقد بدأت الامم المتحدة منذ آونة وجيزة الإعداد لمؤتمر البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ الذي هو مؤتمر هام للغاية . وتنوي نيوزيلندا أن تطلع بدور بناء وكامل في هذا المؤتمر ، وستعمل حكومتنا بالاشتراك مع منظماتنا غير الحكومية على عرض وجهة نظرنا على المؤتمر .

لا بدّ من إعطاء المساعدة للبلدان النامية ، وبمفّة خاصة لتمكينها من معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة والتي يضاعف منها الفقر ، ولمساعدتها على تجنب الاعتماد على التكنولوجيات التي تدمر البيئة . وللجمعية العامة دور هام في المضي قدما بمناقشة موضوع البيئة واتخاذ قرارات يمكن للحكومات أن تعمل على أساسها .

إن في التوصل إلى قرار هام في العام الماضي حول صيد السمك بالشباك البحرية المنجرفة ، والاجراءات التي تتبعته ، لدلائل قاطعة على ما يمكن تحقيقه . إننا نحتاج إلى العمل من هذا المنطلق . ويجب اتخاذ تدابير عاجلة في عدد من المجالات ، لا سيما للحيلولة دون تغير المناخ وللمحافظة على التنوع الحيوي في الأرض .

وبالرغم من أنه مما لا شك فيه أن التسليم المتزايد بالحاجة إلى تعاون دولي لحماية البيئة نشأ عن وجود أزمة ، إلا أنه علامة مشجعة على التأييد العالمي لأشكال جديدة من السياسات الأمنية . ومع ذلك فإن أمننا المشترك يعتمد أيضا على المحافظة على السلم العالمي وتعزيزه .

ونرحب جميعا بالفرص الجديدة التي يتيحها انتهاء الحرب الباردة . ومما لا شك فيه أنه قد حدث تقدم كبير خلال العام الماضي تمثل في عقد معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ، والاتفاق المبدئي على تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، والمفاوضات حول الاستقرار التقليدي في أوروبا . ولكن أفضل رمز لنهاية الحرب الباردة بطبيعة الحال هو أنه ابتداء من هذا الأسبوع سيكون هناك وفد ألماني واحد لدى الأمم المتحدة . إن إعادة التوحيد السلمي للامة الألمانية إنجاز عظيم . ونحن نؤيد بلا تحفظ جهود الدولتين العظميين وغيرها من البلدان المشتركة في هذه العمليات . ونتطلع إلى عالم يحكمه السلم والاستقرار بدلا من المواجهة العسكرية . ولكن في حين أننا نتطلع إلى المستقبل بمزيد من الأمل ، يجب علينا أيضا أن نفعل ذلك دون أوهام . فالأزمة في منطقة الخليج تذكرنا تماما بأن المحافظة على السلام تتطلب التزاما حقيقيا . ولا يمكننا أن نفترض أن السلام سيحل كنتيجة حتمية للثيارات التاريخية ، فكل دولنا - كبيرها وصغيرها - عليها مسؤولية مشتركة في كفالة تحويل الفرص الجديدة إلى إنجازات هامة .

وحتى الآن فإن الممارسة النشطة لتجارة الأسلحة التقليدية لعبت دورا هاما في نشوب الصراعات . ولا يمكن للحكومات أن تتخلى عن مسؤولياتها عن إيقاف هذا الانتشار . إننا في نيوزيلندا نلتزم بالقيام بدور بناء إبداعي في عملية نزع السلاح ، وفي الاسهام في تحقيق الامن الحقيقي لمنطقتنا وعلى الصعيد الدولي .

والتزام نيوزيلندا بحفظ السلام يتجلى في اشتراكنا في الشرق الاوسط في عمليات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفي فريق المراقبة بين العراق وإيران وكذلك في عملية حفظ السلام في سيناء غير التابعة للأمم المتحدة . وقد ساعدت شرطة نيوزيلندا في عملية الانتقال إلى الاستقلال في ناميبيا . وفي منطقتنا قدمنا مؤخرا تسهيلات لعملية المفاوضات والمصالحة المتعلقة بالنزاع على جزيرة بوغينفيل في بابوا غينيا الجديدة .

لقد قامت بلدان منطقتنا بإسهام كبير في عملية نزع السلاح النووي العالمي ، يتمثل في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ الذي أيدته الجمعية العامة بحرارة بالغة في العام الماضي . وهذه المعاهدة تأتي مكملة لسياسات تحريم الأسلحة النووية التي اعتمدتها نيوزيلندا على الصعيد الوطني . وقد التزم عضوان دائمان في مجلس الامن التزاما رسميا بهذه المبادرة بتوقيعها على بروتوكولات المعاهدة ذات الصلة . وأكد عضوان آخران أن تصرفاتهما لا تتعارض وأحكام المعاهدة . ونحن نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم التزاما رسميا بالتوقيع على بروتوكولات هذه المعاهدة .

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ قد سلط المزيد من الضوء على الطريقة التي لا تزال فرنسا تجرب بها أسلحتها النووية ، متحدية بذلك رغبات بلدان المنطقة . واحتجاجاتنا على إجراء دولة حائزة على الأسلحة النووية للتجارب في جنوب المحيط الهادئ خارج نطاق مياهاها الإقليمية تقابل بالتجاهل . ومما لا يمكن تحمله أن تستخدم منطقة ملتزمة بمبادئ منع الأسلحة النووية موقعا لتجارب ترمي إلى تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية . وقد اشتركت نيوزيلندا

واستراليا على مدى عدة سنوات في تقديم مشروع قرار في هذه الجمعية يدعو إلى إنهاء تجارب جميع الأسلحة النووية . وسنقدم مشروع قرار مماثل مرة أخرى هذا العام .

إن الحظر الشامل على التجارب من شأنه أن يساعد ، بأكثر من أي تدبير فردي آخر ، على إبطاء سباق التسلح النووي . ونطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يستجيبوا إلى طلب الجمعية بأغلبية ساحقة التوصل في وقت مبكر إلى عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب .

إننا نشاطر شواغل الكثيرين من أعضاء المنظمة إزاء إمكانية انتشار الأسلحة النووية إلى مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط ، وشمال آسيا ، وشبه الجزيرة الكورية . إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء حيوي من عملية نزع السلاح العالمية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالتأييد واسع النطاق ، الذي اتضح في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخراً ، لوضع ضمانات أقوى للحد بصورة أكبر من الانتشار الممكن للأسلحة النووية . وقد كان من دواعي أسفنا الشديد أن المؤتمر الاستعراضي لم يتمكن من اعتماد هذه المكاسب وغيرها من المكاسب الهامة اعتماداً رسمياً في وثيقة ختامية . ومن الحتمي أن نتخذ اجراء متابعة آخر يضمن عدم ضياع هذه المكاسب الآن . فمن دواعي الإحباط أنه لم يتحقق تقدم كبير في مجال حظر التجارب النووية ، الذي نرى أنه جزء هام من صفقة معاهدة عدم الانتشار . ومع ذلك فإن الاخطار من الضخامة بدرجة لا يمكن معها تعريض هذه الاتفاقية للخطر .

هناك جانب آخر لنزع السلاح يشكل في الوقت الحالي مصدر اهتمام كبير بمنطقتنا وهو تدمير الأسلحة الكيميائية . إننا نرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتدمير أغلبية المخزون لديهما من الأسلحة الكيميائية . على أن ترحيبنا يغتر تجاه قرار الولايات المتحدة استخدام جزيرة في المحيط الهادئ لتدمير بعض مخزونها . إننا نتفهم بالتأكيد الحاجة إلى التدمير في الموقع الأصلي كلما أمكن ، ونتطلع إلى اليوم الذي ينتهي فيه المخزون الموجود في منطقتنا . ولكننا نحرص ، كما نحرص البلدان الأخرى في جنوب المحيط الهادئ على ألا تعتبر منطقتنا مكاناً

مناسبا للتخلص من النفايات بعيدا عن المدن المزدحمة في البلدان التي أوجدت هذه الأسلحة . وترى منطقتنا بجلاء أنه يجب ألا يتم أي تحويل آخر لمخزونات الأسلحة الكيميائية من الخارج إلى المحيط الهادئ بغرض تدميرها . ولهذا رحبنا بتأكيد الولايات المتحدة على ذلك أمام محفل جنوب المحيط الهادئ . وسنواصل مقاومة فكرة استخدام منطقتنا لتجربة الأسلحة النووية أو للتخلص من النفايات النووية أو السامة أو إغراقها .

إن عتبة التحديات والغرض الماثلة أمام الأمم المتحدة تجبرنا جميعا على أن نكفل ارتقاء منظمنا إلى مستوى مهام جديدة . إن نظام الأمم المتحدة بجوانبه المتعددة يعبر عن عالم آخر وزمان آخر . فخلال أربعين عاما ، أصبحت هناك أطراف جديدة هامة نشطة في مجتمع أمننا العالمي ، وينبغي زيادة الاعتراف بمركزها في السياق العام للأمور . إن العداءات القديمة تضحل ، والبلدان المقسمة تتحد من جديد . والبلدان الصغيرة الكثيرة تفكر في كيفية المحافظة على مصالحها محافظة تامة في هذا المسرح الزاخر بالتغيرات التي لم يسبق لها مثيل .

من الضروري أن يكون لدينا نظام يعبر تعبيرا أفضل عن النظرة الشاملة لأمن عالمنا ، ويسمح باتخاذ قرارات واضحة ، وأهم من ذلك كله ، يشجع المراعاة التامة للاتفاقات المعتمدة . ويجب على الجمعية العامة أن تناضل من أجل ذلك ، ويجب علينا جميعا أن نضع نصب أعيننا أن أطفالنا هم المنتفعون بشمار أعمالنا في نهاية المطاف . وفي الوقت الذي تسترعي فيه الأمم المتحدة الأنظار إلى احتياجات أطفال العالم ، يجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن ما نفتقر اليه في سعينا إلى تحقيق التكامل بين الاحتياجات البيئية والتنموية لتهيئة حياة آمنة للأجيال المقبلة ، ليس التكنولوجيا ولا الموارد . إن ما نفتقر اليه هو الإرادة السياسية . فنحن نعلم جميعا حقيقة مدهشة هي أن حلول الاحتياجات الحقيقية والملحة للأطفال ، التي ناقشناها هنا في الايام القليلة الماضية ، ميسورة فعلا عن طريق تخفيض الميزانيات المتضخمة للأسلحة في العالم .

وفي هذا الوقت الذي تداعبنا فيه الآمال العريضة ، وتحقيق بنا فيه الأخطار الكبيرة أيضا ، قد يكون علينا أن نتذكر أيضا أن مَنْ سيرشون تركتتنا السياسية لهم احتياجات بسيطة . وإذا نتخذ قراراتنا ونحزم أمرنا - أو نتخلف عن العمل - أود أن أسأل السؤال بلغة الماووري من أوتياروا ، لغة إبني حين يسأل : "هي آها تي تونغنا أو تي أو هو ؟" - أي "ما هو كنز الفجر الجديد ؟" - والإجابة واضحة : "نغا موكوبونا ، نغا موكوبونا ، نغا موكوبونا" - إنه الاطفال ، إنه الاطفال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠